التطورات المعاصرة في المجتمع الإيراني: دراسة تاريخية

د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢١/٩/٧ القبول: ٢٠٢١/١٠/٧

مستخلص البحث

تكمن اهمية البحث في محاولة تقديم دراسة جديدة حول التطورات المعاصرة التي شهدها المجتمع الايراني من النواحي التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ابان القرن العشرين، ومحاولة تقديم اضافة جديدة الى حقل الدراسات والبحوث التي تهتم بتاريخ ايران المعاصر. ويهدف البحث لدراسة ومتابعة ابرز التطورات والمتغيرات التي شهدها المجتمع الايراني ابان القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، في الجوانب المختلفة، والتركيز على طبيعة تلك التطورات في كل مرحلة سواء في العهد الملكي او الجمهوري. قسم البحث الى خمسة مباحث، تضمن الاول الموقع الجغرافي والتركيب الديمغرافي للسكان في ايران، فيما تناول المبحث الثاني تطور القطاع التعليمي، وكرّس المبحث الثالث للتطور الذي شهده المجال الصحي، وعالج المبحث الرابع التطورات الاجتماعية والثقافية، واهتم المبحث الخامس بتطور الجانب الاقتصادي وسوق العمل للشعب الايراني. من ابرز النتائج التي توصل اليها البحث ان المجتمع الايراني منذ مطلع القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر شهد تطورات هامة في المجالات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: إيران؛ المجتمع الإيراني؛ تاريخ ايران المعاصر.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Contemporary Developments in Iranian Society A Historical Study

Dr. Mohammad A. Younis Al-Obaidy

Assistant Prof. / Regional Studies Center/ University of Mosul

dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

Received: 7/9/2021 Accepted: 7/10/2021

Abstract

The purpose of this paper is to present a new study on the contemporary developments of the Iranian society in terms of educational, cultural, health, social and economic aspects during the twentieth century, and a new addition to the field of studies and research that is concerned with the contemporary history of Iran. The research aims to study and follow up the most prominent developments and changes witnessed by the Iranian society during the twentieth century until the present in various economic, social, cultural, health, and other aspects; and to focus on the nature of these developments at each stage whether in the royal or republican era. The research is divided into five sections, the first one included the geographical location and demographic composition of the population in Iran, while the second section involved the development of the educational sector. The third section was devoted to the development of the health sector; while the fourth one dealt with the social and cultural developments, and the fifth section was interested in the development of the economic aspect and the labor market of the Iranian people. The research concluded that the Iranian society since the beginning of the twentieth century until now has witnessed important developments in various fields .

Keywords: Iran; Iranian society; Contemporary History of Iran.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

شهدت ايران ابان القرن المنصرم، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها الاثر الواضح في تطور المجتمع الايراني، واحداث تغييرات جوهرية فيه، إذ مر هذا التطور بحقبتين اساسيتين، الاولى حكم الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩)، والثانية هي حكم الجمهورية الاسلامية منذ سنة ١٩٧٩.

تكمن اهمية البحث في محاولة تقديم دراسة جديدة حول التطورات المعاصرة التي شهدها المجتمع الايراني من النواحي السكانية والتعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كمحاولة جديدة تضاف الى رصيد حقل الدراسات والبحوث التي تختص بتاريخ ايران المعاصر.

مشكلة البحث: فتتمحور في ما هي طبيعة التطورات التي شهدها المجتمع الايراني في تاريخه المعاصر سواء في العهد الملكي او العهد الجمهوري؟ ومدى انعكاس تأثير تلك التطورات على المجتمع الايراني؟ وهل كان لتلك التحولات والتطورات ابعاد وتأثيرات وهل كانت ايجابية ام سلبية ؟.

فرضية البحث: ترتكز فرضية البحث على ان التغيرات الاقتصادية التي شهدتها ايران وانتقال اقتصادها من اقتصاد يعتمد الزراعة الى اقتصاد يعتمد الزراعة والصناعة والنفط الذي اكتشف فيها مطلع القرن العشرين، كان له الاثر البالغ في تطور المجتمع الايراني. فضلا عن تجربة التحديث والتغريب التي شهدتها تركيا الحديثة في عهد مصطفى كمال اتاتورك،والتطور الغربي بشكل عام القى بظلاله على المجتمع الايراني منذ العهد الملكي، اضافة الى ذلك كان اختلاف توجهات النظامين الحاكمين في ايران سواء في العهد الملكي او العهد الجمهوري، وتباين توجهاتهما السياسية و الفكرية الاثر الواضح في المجتمع الايراني.

هدف البحث: يهدف البحث لدراسة ومتابعة ابرز التطورات والمتغيرات التي شهدها المجتمع الايراني ابان القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، في مختلف الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، والتركيز على طبيعة تلك التطورات في كلا العهدين الملكي و الجمهوري.

منهجية البحث: اعتمد البحث في منهجيته على الاسلوب التاريخي في عرض الاحداث والتطورات المعاصرة التي شهدها المجتمع الايراني منذ مطلع القرن العشرين والى الان، واعتماد التحليل والاحصائيات الهامة التي توثق ابرز المتغيرات والتطورات التي شهدتها مجالات الحياة الايرانية عامة .

هيكلية البحث: قسم البحث الى خمسة محاور، تضمن الاول الموقع الجغرافي والسكان، فيما تناول الثاني مجال التعليم، وكرّس الثالث لمجال الصحة، وعالج الرابع الثقافة والمجتمع، واهتم الخامس بسوق العمل والمستوى الاقتصادي.

اولا: الموقع الجغرافي والسكان

١- الموقع الجغرافي:

ايران اسم يعني باللغة الفارسية القديمة "ارض الاريين" واستخدمت هذه التسمية على المستوى المحلي منذ عهد الساسانيين، وكان يطلق عليها تسمية بلاد فارس حتى سنة ١٩٣٥، إذ اصدر الشاه رضا بهلوي امراً باعتماد تسمية ايران رسميا بديلا عن بلاد فارس (تركي، ٢٠١٨، صفحة ٩).

تقع ايران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا، وتبلغ مساحتها ١٦٤٨٠٠٠كم^{٢}، وتقع ضمن دائرة عرض (١٥) شمالا، اي انها تصنف ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية. وتوصف ايران بكونها هضبة مرتفعة تتنوع فيها مظاهر الجغرافية الطبيعية وتكثر فيها السلاسل الجبلية ومنها التي تمتد بمحاذاة حدودها، ابتداء من سلسلة جبال زاكروس والتي تمتد من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي، وسلسلة جبال البرز والتي تمتد في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية باتجاه الحدود مع تركمانستان، كما توجد ايضا سلسلة جبلية بمحاذاة الحدود الايرانية مع كل من افغانستان وباكستان (اسود، ١٩٨١، صفحة ١٠).

وتحيط بايران سبع دول وهي كل من باكستان من جهة الجنوب الشرقي وتشترك مع ايران بحدود تصل مسافتها الى ٨٧٧ كم، وافغانستان من الشرق بحدود مشتركة تصل الى ٨٣٧ كم، وتركمانستان من الشمال الشرقي بحدود ١١٤٨كم، واذربيجان و ارمينيا من الشمال بحدود ٧٥٦ كم و٤٤ كم، وتركيا من الشمال الغربي بحدود تبلغ ٤٧٠ كم، والعراق من جهة الغرب بحدود ١٢٨٠ كم (العبيدي، ١٩٨٦، صفحة ٩) ؛ (اسود، ١٩٨٦،ص ص ١١-١٢) .

وتطل ايران على ثلاث مسطحات مائية هي بحر قزوين والخليج العربي وبحر عمان وبحر العرب، وتبلغ مسافة سواحلها البحرية ٢٥٢٤ كم، منها ٦٤٤ كم مسافة ساحلها البحري على بحر قزوين، و ١١٨٠ كم على الخليج العربي، اما ساحلها على بحر عمان والبحر العربي فيصل الى ٧٠٠ كم (اسود، ١٩٨٦،ص ص ١١-١٢) .

٢- السكان:

تعد إيران احدى البلدان الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية، إذ يبلغ تعداد سكانها حسب احصائية سنة ٢٠٠٩ نحو٧٢ مليون نسمة وهي اكثر بلدان المنطقة اكتظاظا بالسكان، وترتيبها السادس عشر في هذا الجانب. (هاشم و عودة، ٢٠١٩، صفحة ٧٣). ووفقاً لبيانات البنك الدولي والأمم المتحدة قدر عدد سكان إيران عام ٢٠٢٠ بـ (٨٤) مليون نسمة، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ١.٣٥%، إذ بلغ عدد الذكور ٤٢,٤٠٨,٤٠٦، بينما عدد الإناث ٤١,٥٨٤,٥٤٧ شكَّل الذكور نسبة ٥١% من السكان مقابل ٤٩% للإناث، ويقدّر متوسط الأعمار في إيران بنحو ٧٥.٠٦ سنة، (٧٣.٧١ سنة للذكور، و٧٦.٤٨سنة للإناث). ويصل معدل وفيات الرضع إلى ١٠.٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود، وبلغ عدد الاسر الايرانية ٢٤١٩٦٠٣٥ اسرة، ومتوسط حجم الاسرة الواحدة ٣.٣ فردًا (fanack, 2020)(تركي، ٢٠١٨، الصفحة ١٩).

يصنف المجتمع الإيراني ضمن فئات الشباب، كون ان ٤٩% من السكان هم دون سن الثلاثين عامًا، ٢٤% منهم ضمن الفئة العمرية حتى ١٤ عامًا، في حين ان

٧٠% من السكان ضمن الفئة العمرية بين ١٥ الى ٦٤ عامًا، و ٦% ضمن الفئة العمرية من ٦٥ عامًا فاكثر، وبلغت الكثافة السكانية للجمهورية الإيرانية ٤٩.١٥ شخصًا/كم٢ حسب الاحصاء السكاني عام ٢٠١٨. وبلغت نسبة سكان المناطق الحضرية ٧٤.٩% من مجموع السكان، والذين يتركز معظمهم في الشمال والشمال الغربي والغرب من إيران، حسب تقديرات عامي ٢٠١٧، و٢٠١٨ (fanack, 2020) (تركي، ٢٠١٨، الصفحة ١٩).

تبلغ عدد المحافظات الايرانية (٣١) محافظة،وتعد العاصمة طهران اكبر مدن إيران وعاصمتها الإدارية ومركزها التجاري الرئيس، يبلغ مساحة مركزها ٧٣٠ كم٢، وضواحيها ١٢٧٤ كم٢. وتضم (١٠.٩٣%) من مجموع سكان البلاد، وتأتي مدينة مشهد في شمال شرق إيران ثانيا من إذ الكثافة السكانية (٤.٢٢%) وهي من المدن الكبيرة ايضا، ومن المدن الرئيسة الاخرى وذات الكثافة السكانية العالية، اصفهان (٢.٨١%)، خرج (٢.٤٦%)، شيراز (٢.٣٤%)، تبريز (٢.٢١%)، قم (١.٧٥%)، خوزستان (١.٣٨%)، ثم مدينتي كرمانشاه واورمية،(fanack, 2020)، (تركي، ٢٠١٨، الصفحة ١٩) .

وتتصف التركيبة السكانية الايرانية بالتعدد العرقي والديني، فهي ظاهرة طبيعية لبلاد واسعة المساحة كانت منفتحة للعديد من الهجرات الوافدة والغزوات الخارجية عبر تاريخها الطويل. وتباينت الدراسات حول نسب التركيب القومي في ايران، فبعضها يشير الى ان الفرس يشكلون نسبة٥١ %، والاكراد ٢٤%، والتركمان الاذريون ١٥%، والعرب ٢% والبلوش ٢% والنسبة الباقية للقوميات الاخرى (المجالي، ٢٠١٨، صفحة ٨٤). وتشير دراسات اخرى الى ان الفرس يشكلون ما نسبته ٦٣%، والاتراك ٢٠%، والعرب يشكلون ٧%، والاكراد ٦%، والبلوش ٢%، وباقي القوميات ٢% (الخفاف، القيسي، و العمر، ١٩٨٧، الصفحات ١٠٥-١٠٦). واوردت اخرى ان الفرس يشكلون ٥١%، والترك ٢٤%، والكرد ٧%، والعرب ٣%، والبلوش ١٥% (الياسري، الأقليات القومية والدينية واثرها في قوة النظام السياسي في

إيران، ٢٠١٨، صفحة ١٦٠). ويعد الاسلام دين الدولة الرسمي إذ يدين به اكثر من ٩٥% من سكان ايران، غالبيتهم من المسلمين الشيعة، بينما يقدر نسبة المسلمين السنة بـ ١٤%، (الياسري،٢٠١٨، صفحة ١٦٥)، والنسبة الباقية تتوزع على الاقليات الدينية الاخرى كالمسيحية واليهودية والبهائية والزرادشتية وغيرها للمزيد من التفاصيل ينظر (الياسري، حجم وتوزيع الاقليات الدينية في ايران، ٢٠١١)، وعلى ما يبدو انه لا توجد احصائيات رسمية دقيقة معلنة باعداد ونسب المكونات القومية والدينية في ايران.

وتعد اللغة الفارسية اللغة الرسمية المستخدمة في الجمهورية الإسلامية، وتوجد اللغات التركية الآذرية، والكردية، وجلاكي، ومازنداراني، ولوري، والبلوشي، والعربية، وغيرها من اللغات المحلية غير الرسمية(الخفاف، القيسي، العمر، ١٩٨٧، صفحة ١٠٨)؛ (fanack, 2020).

كانت الغالبية العظمى من سكان ايران من الفلاحين، إذ وصلت نسبتهم الى ٩٠% من مجموع السكان الذين وصل تعدادهم سنة ١٩٠٠ الى عشرة ملايين نسمة، ومثلت الزراعة المهنة الاساسية التي عمل بها غالبية الشعب الايراني، اذ لم تعرف ايران الصناعة الحديثة الا في عهد رضا شاه بهلوي(١٩٢٥-١٩٤١). وكان المجتمع منقسم على نفسه، تتنازعه الطبقية وتحكمه الاعراف القبلية والعشائرية، وكان لشيوخ القبائل نفوذا واسعا في المجتمع الايراني، اضافة الى ذلك اتصف حكم القاجاريون بطبيعة استبدادية مطلقة، وسخروا البلاد لخدمة مصالحهم. (الخولي، ٢٠١١، صفحة ٩،١٥).

مطلع القرن العشرين كان المجتمع الايراني مقسّم الى اربع طبقات اجتماعية، الاولى كانت الطبقة الارستقراطية وهي تمثل قمة الهرم الاجتماعي، وضمت الاسرة القاجارية وكبار رجال الدولة،وكبار ملاك الاراضي واصحاب الاقطاعيات الكبيرة ومن يمتلكون القاباً رفيعة من اتباع السلطة، فضلا عن حكام الاقاليم والاعيان وكبار زعماء القبائل والنبلاء. اما الطبقة ثانية فتضم كبار تجار المدن واصحاب المتاجر

وصغار ملاك الاراضي واصحاب الحرف والمشاغل، وتمثل هذه الفئات الطبقة الوسطى داخل المجتمع الايراني، وكانت هذه الطبقة على ارتباط وثيق بالمؤسسة الدينية ورجالاتها،كونها كانت المصدر الاساس في دعم المؤسسة ماديا عن طريق الزكاة او ما يعرف بالخمس،ومن خلالها كانت تلك المؤسسة تمنح الاموال والرواتب لموظفيها من ائمة المساجد والمعلمون في المدارس الدينية من اجل استمرار التعليم بعيدا عن تدخل الحكومة، لذلك كان هنالك علاقات متينة بين تجار البازار والمؤسسة الدينة وكان من الصعوبة الفصل بينهما. فيما تمثلت الطبقة الثالثة بعامة الناس في المدن من الكسبة والحرفيين والعمال واصحاب الاجور اليومية وغيرهم ممن لديهم دخل قليل او محدود. ويأتي سكان الريف من الفلاحين وهم يمثلون غالبية الشعب الايراني فضلا عن القبائل البدوية والرحالة كطبقة اخيرة في سلم المجتمع الايراني (السبكي، ١٩٩٩، الصفحات ٨-٩).

ولّد هذا الانقسام الطبقي تناقضات بين فئات المجتمع الايراني الذي انعكس سلبا عليه، سواء بين عشائر القرية نفسها او بين المدينة والريف واصبح التناقض واضحا بين طبقات المجتمع الايراني وفي كل المستويات مما انعكس سلبا على واقع المجتمع الايراني (المشايخي، ٢٠١٢، صفحة ٣٣١).

وبرزت بعد ذلك فئة من المثقفين او ما يسمون بالمستنيرين الذين تعلموا وتثقفوا في اوروبا ونقلوا ثقافتهم وعلمهم الى ايران، إذ اسهم هولاء الى جانب المتعلمين في الداخل في تكوين طبقة اسهمت بشكل مباشر الى جانب الفئات الاخرى في تحريك الشارع الايراني ضد السلطة القاجارية، إذ كانت سياسات الحكام القاجاريين واسلوب حكمهم المستبد وفساد انظمتهم، السبب الرئيس في وصول المجتمع الايراني الى هذه المرحلة من الانقسام والتاخر، وبالتالي ادت تلك السياسات الى قيام الثورة الدستورية الايرانية سنة ١٩٠٥ (المشايخي، ٢٠١٢، صفحة ٣٣٢).

كانت احداث الثورة الدستورية وما نتج عنها من تأسيس النظام البرلماني بمثابة الخطوة الاولى باتجاه بناء الدولة الحديثة في ايران، إذ قادت تلك التطورات فيما بعد

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (9-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

الى ارساء الحكم النيابي في ايران، وقادت تطورات الاحداث بعدها الى انهاء حكم الاسرة القاجارية وارساء حكم الاسرة البهلوية بقيادة رضا بهلوي المازندراني سنة ١٩٢٥.

وبالرغم من سياسة تحديث المجتمع الايراني التي اعتمدها رضا شاه بهلوي والقوانين التي اصدرها ومن بعده ابنه محمد رضا، والتي احدثت تحولا هاما في واقع المجتمع الايراني (السبكي، ١٩٩٩، الصفحات٨١ –٨٢)، لكن تلك الاجراءات لم تقض على الفوارق الطبقية والاجتماعية بين فئات المجتمع الايراني المختلفة، إذ ان زيادة مدخولات الدولة الايرانية من الثروة النفطية وخاصة في عقد السبعينيات لم تنعكس ايجابا على حياة المواطن الايراني ولم ير اثارها عليه، وانما استفادت منها فئة قليلة من الناس كانت مرتبطة بالشاه محمد رضا وبالنظام القائم انذاك، مما اسهم في بقاء الفوارق الطبقية، إذ كانت ايران في السبعينيات وحتى نهاية حكم الشاه منقسمة الى ثلاثة طبقات، الطبقة العليا وتضم الاسرة البهلوية الحاكمة ومعها كبار قادة الجيش والموظفين ورجال الاعمال المرتبطين بالبلاط والاسرة الحاكمة وتشكل هذه الطبقة ما نسبته ١% من المجتمع وهي من تسيطر عليه، اما الطبقة الوسطى الثانية فكانت تضم رجال الدين والتجار واهل البازار واصحاب المصانع الصغيرة واصحاب الورش والمزارعين التجاريين، فضلا عن المهنيين والموظفين الحكوميين والمثقفين وبضمنهم طلاب الكليات وتشكل هذه الطبقة ما نسبته ٢٣% من التركيب الاجتماعي والطبقي، اما الطبقة الثالثة فهي الطبقة الدنيا وتنقسم الى فئتين الاولى وهي الحضرية وتشكل نسبة ٣١% وتضم كل من عمال المصانع والورش كافة وعمال البناء والباعة المتجولين اضافة الى العاطلين، اما الفئة الثانية فتشكل نسبة ٤٥% من النسيج المجتمعي وتضم الفلاحين من الذين يملكون اراض والفلاحين من الذين يملكون قطع اراض زراعية صغيرة والفلاحين الذين لا يملكون اراض والفلاحين العاطلين. وادى سوء الادارة في عهد الشاه الى تنامي الفوارق الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون، وادى ذلك الى استفادة الطبقة العليا من الثروة النفطية مما نتج عنه ان

اصبحت ايران في عهد الشاه وتحديدا منتصف عقد السبعينيات من اسوء الدول من إذ عدم المساواة في توزيع الدخل بين الافراد بحسب منظمة العمل الدولية، وكان ذلك احد الاسباب المباشرة التي قادت الى قيام الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ (ابراهيميان، ٢٠١٤، الصفحات ١٩٥-١٩٦).

ورغم سعي الحكومات الايرانية عقب الثورة عام ١٩٧٩ القضاء على الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع الايراني، بوصفها من اهداف الثورة، لكن ذلك لم يتحقق على ارض الواقع، وبقى المجتمع مقسما طبقيا ايضا الى اربعة طبقات مع اتساع رقعة الطبقة الوسطى، وهذه الطبقات هي الطبقة العليا والتي تمثلت بكبار رجال الدين وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في النظام السياسي الجديد، فضلا عن عدد من الفئات من الطبقة العليا في العهد الملكي مثل كبار ملاك الأراضي والصناعيين والتجار، والذين احتفظوا بمكانتهم ضمن الطبقة العليا بحكم بقائهم في إيران واحتفاظهم بثروتهم، لكن دون نفوذ سياسي في الغالب مقارنة عما كانوا عليه وتشكل هذه الطبقة نسبة اقل من ٥% من نسبة السكان. والطبقة الوسطى التي حافظت على مكوناتها ولم تختلف عما كانت عليه ابان العهد الملكي كثيرا، وضمت رجال الأعمال وتجار البازار والمهنيين والعاملون في الوظائف المدنية والمعلمين ومتوسطي ملاك الأراضي والضباط العسكريين من الرتب الصغيرة والعامة من رجال الدين. لكن اختلفت هذه الطبقة عما كانت عليه قبل الثورة، فأصبحت لديها الرغبة بالوصول إلى السلطة السياسية اكثر، كون ان الكثير من النخبة السياسية الجديدة كانت في المقام الأول من الطبقة الوسطى إذ ازداد حجم هذه الطبقة من ١٥ % من السكان عام ١٩٧٩ إلى اكثر من ٣٢ % سنة ٢٠٠٠. والطبقة الثالثة هي طبقة العمال وهم العاملون في صناعة النفط، والتصنيع، والبناء، والنقل، والميكانيكيين والحرفيين في ورش البازار وعمال المصانع، وشكلت نسبتهم ٤٥% من القوى العاملة حتى عام ٢٠١٠. والطبقة الدنيا والتي يمكن تمييزها من خلال ارتفاع معدل الأمية بين افرادها، واعتمادها على العمل اليدوي. وتنقسم الطبقة الدنيا إلى فئتين: الاولى وهم الذين لديهم

عمل منتظم ودخل ثابت سواء كان يومي او اسبوعي او شهري مثل المتقاعدين، وعمال الصناعة والبناء، والأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المتنوعة. والفئة الثانية وهم الذين يعملون في بعض الأحيان او بشكل موسمي وليس لديهم دخل ثابت ومستمر وهم كل من، الحمالين، عمال النظافة، الباعة المتجولين، البستانيين، عمال نظافة المكاتب، عمال الغسيل، وعمال المخابز وغيرهم (Metz, 1987). وتباينت نسب هذه الطبقة، فمنهم من ذكر انها تشكل حوالي ١٥-٢٠%، واخرى تذكر انها تمثل ما بين ٤٠-٥٠% .

ثانيا: التعليم

بدأ التعليم الحديث في إيران عندما تأسست مدرسة الفنون سنة ١٨٥١، ومن خلالها تم نقل نموذج التعليم الأوروبي الحديث الى ايران. إذ توسع التعليم الحديث ومعه المدارس الدينية التقليدية بشكل متزامن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين (Shamekhi, David, & Amey, 2020).

كان نظام التعليم في إيران حتى سنة ١٨٥٠ يتصف بكونه نظاماً تعليميا دينيا، إذ تمثل في دار الكّتاب (المدرسة) والحوزات العلمية (المدارس الدينية او الكتاتيب)، في حين أن مجالات العلم والمعرفة الاخرى كالطب وصناعة الأدوية والطب البيطري وغيرها وتعلم الحرف، فكان تعلمها يتم عن طريق اكتساب الخبرة والتدريب والتعلم عند اهل العلم (الجبوري، ٢٠١٥) .

في سنة ١٨٥١ تم تأسيس مدرسة دار الفنون كأول معهد للعلوم الحديثة، من قبل ميرزا تقي خان المعروف بأمير كبير او الصدر الاعظم بدعم من الشاه ناصر الدين، وهي اول مدرسة على الطراز الحديث، وكان يدرس فيها اللغة الفارسية والعلوم التطبيقية كالطب والهندسة والعلوم العسكرية والجيولوجيا وغيرها)، وتعد دار او مدرسة او معهد الفنون اول معهد عالي في ايران يعتمد التدريس وفق نظام التعليم الحديث، إذ تم الاستعانة بمدرسين واساتذة من اوروبا تمت استضافتهم في ايران من

اجل تدريس العلوم الحديثة في دار الفنون (برجكاني، دليل الجامعات ومراكز الدراسات والابحاث في ايران، ٢٠١١، صفحة ٢٢) .

كان الهدف الرئيس من انشاء دار الفنون هو إتاحة وايصال العلوم الحديثة للإيرانيين، وتعد أول مؤسسة تعليمية يتم إنشاؤها من قبل النظام السياسي وليس الديني، والمعهد او المدرسة صممت لتعليم شباب الطبقة العليا التكنولوجيا والعلوم الغربية، وبالتالي إعدادهم من اجل التعيين في الجيش والادارة المدنية، وتم تصميم الاسم والمنهج على نموذج مدرسة مماثلة تم افتتاحها في اسطنبول سنة ١٨٤٥، وكانت الحاجة إلى التعليم الحديث في إيران تأتي ضمن عمليات التغيير التي كانت تحدث في جميع انحاء الشرق الأوسط في نهاية القرن التاسع عشر (Seif-Amir hosseini, 2002, p. 138). وقد تم فتح فرعين لمعهد دار الفنون الاول في طهران والثاني في تبريز، وهذه المدرسة عادة كان يدخلها من يريد ان يصبح عالما، اما المدارس الدينية والكتاتيب فيدخلها الذين يرغبون في تعلم القراءة والكتابة، وغالبا ما كان يقصد دار الفنون ابناء الاثرياء الذين هدفهم التعلم من اجل ادارة اعمالهم في المستقبل، ومع مرور الوقت كثرت تلك المدارس، فمع مطلع القرن العشرين انتشرت المدارس في معظم انحاء ايران، وكان في كل مدينة ايرانية مدرسة او مدرستين، وتولى الاثرياء واصحاب الجاه والنفوذ انشاء تلك المدارس وادارتها والانفاق عليها ولم يكن للحكومة دخل فيها، وكان لطلاب تلك المدارس دور في احداث الثورة الدستورية الايرانية سنة ١٩٠٥ (تبريزي، ج١، ٢٠٠٩، صفحة ٥٩،٨٥).

اكد الدستور الايراني لسنة ١٩٠٧ على حق كل فرد في المجتمع الايراني بالتعلم، وبالطريقة التي يختارها على ان لا يخالف ذلك الشريعة الاسلامية، والزم تعليم كل فرد حتى عمر معين، وتم تشريع القوانين التي تؤكد ذلك (محمد، دراسة في اوضاع التعليم في ايران ١٩٦٣-١٩٧٩، ٢٠١٥، صفحة ١٦١). فجعل التعليم اساسيا واخرج المدارس من سيطرة رجال الدين وجعلها تحت اشراف الدولة،وحدد القانون الاساسي التكميلي لسنة ١٩١١ إطار النظام التعليمي من إذ التعامل مع

التعليم الابتدائي، فجعل برنامج التعليم موحدا في جميع انحاء البلاد، فضلا عن جعله مجانيا وإلزاميا. ومن اجل تنظيم وتطوير النظام التعليمي، تاسست وزارة التربية والتعليم في ايران سنة ١٩١١ (hosseini, 2002, p. 141)،(اطلق عليها حينها اسم وزارة المعارف العامة والاوقاف والفنون الجميلة، ثم تغير اسمها بعد الحرب العالمية الثانية الى اسم وزارة الثقافة ثم الى وزارة التربية والتعليم عام ١٩٦٤) (اسماعيل، ٢٠١٠، صفحة ١٦٨).

بعد وصول رضا شاه إلى السلطة سنة ١٩٢١، بدا الاهتمام يتزايد بالتعليم، وكان رضا شاه حريصا على اقامة نظام تعليمي علماني على النمط الغربي، وفي نفس الوقت يتوافق مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، كون طبيعة المجتمع الإيراني كانت دينية محافظة، واعتبر رضا شاه التعليم هو القوة الأكثر فاعلية في تماسك إيران واكثر قدرة على تقليص نفوذ المؤسسة الدينية، وإضعاف الروابط والولاءات الإقليمية والعرقية. وكان ينظر إلى التعليم على أنه الخطة الطويلة الأمد الوحيدة التي من شأنها أن تساعد في تعزيز سلطته المركزية، وان التعليم إحدى وظائف الدولة ووسيلتها لتحقيق الهوية والوحدة وتنمية الشعور بالمسؤولية الوطنية. وكانت حكومة رضا شاه تأمل في تحقيق مثل هذه النتائج من خلال النظام التعليمي الجديد. لذلك انشأ نظام تعليمي موحد في وقت مبكر جدا من سنة ١٩٢٢. وكان نظام التعليم الإيراني الجديد على غرار النظام الفرنسي، وفي العام ذاته تم تشكيل مجلس التربية والتعليم الأعلى، وشهد سنة ١٩٢٥ تشكيل قسم إدارة الشؤون العامة في وزارة التربية والتعليم للإشراف على تنفيذ السياسة التعليمية، وتم إعداد منهج موحد للمراحل الابتدائية والمدارس الثانوية (للبنين والبنات)، الزمت به جميع المدارس التي اصبحت أيضًا مسؤولة أمام الوزارة وكان عليها اتباع البرنامج الرسمي (husseini, 2002,p .142)

في سنة ١٩٢٨تم توحيد المنهاج الدراسية وإجبار جميع المدارس ومنها الأجنبية على استخدام المنهج الرسمي، وكانت اللغة الفارسية هي لغة التدريس

الوحيدة، وفي سنة ١٩٣٧ اممت الحكومة جميع المدارس الابتدائية الأجنبية، وفي سنة ١٩٣٩ اممت جميع المدارس الثانوية، و في نفس العام ايضا، تم نشر سلسلة جديدة معدلة من الكتب المدرسية لجميع المواد في جميع المراحل الابتدائية والمدارس الثانوية(husseini, 2002,p144)، اضافة الى ارسال الطلاب الى فرنسا والمانيا من اجل التعلم واكتساب المعارف والمهارات الجديدة لاستخدامها في تطوير البلاد، وبالتوازي مع سياسة التعليم الجديدة تاسست كلية المعلمين في طهران (husseini, 2016).

اضافة الى ما سبق تم فتح مراكز محو الامية وكذلك رياض الاطفال ومدارس التعليم المهني في معظم المدن الايرانية، وشهدت اعداد المدارس الابتدائية والثانوية زيادة كبيرة نتيجة تزايد اعداد الطلبة وزيادة نسبة السكان، وهيأت الحكومة جميع المستلزمات اللازمة لاستمرار وتطوير العملية التعليمية، ابتداء بالأبنية المدرسية والكوادر التدريسية مرورا بتوفير المناهج الدراسية مجانا على الطلبة وانتهاء بتخصيص مبالغ كبيرة لتطوير هذا القطاع، وحتى سنة ١٩٤١ وصل عدد المدارس الابتدائية في ايران ٢٣٣٦ مدرسة، و٢٤١ مدرسة ثانوية وبما يقرب من ٢٥٠ الف طالب وطالبة، وكانت باشراف كامل من قبل الدولة (ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٢٢).

اما بالنسبة للتعليم العالي فحتى سنة ١٩٢٥ لم يتجاوز عدد الطلبة المسجلين ٦٠٠ طالب، وكانوا موزعين على ست كليات هي القانون والعلوم السياسية والاداب والزراعة والطب والمعلمين، ومن هذه الكليات تم تأسيس جامعة طهران سنة ١٩٣٤، ثم اضيف اليها بعد ذلك كليات الصيدلة والطب البيطري وطب الاسنان والفنون الجميلة والعلوم واللاهوت والتكنولوجيا ليصبح عدد الطلبة المسجلين في جامعة طهران الى ٣٣٣٠ طالب سنة ١٩٤١. وقد ارسلت الدولة العديد من الطلاب الى اوروبا للتعلم، ووصل عدد الذين تلقوا تعليمهم في اوروبا وعادوا الى ايران اكثر من ٥٠٠ طالب،وبدا هؤلاء الطلاب الذين تم إرسالهم إلى اوروبا سابقا بالعمل في جامعة

طهران وبقية مؤسسات التعليم في ايران، وكانت جامعة طهران اول جامعة حديثة في إيران يتم قبول الطلاب فيها عن طريق الامتحان المركزي الشامل (ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٢٢).

تابع محمد رضا بهلوي نهج والده في تحديث النظام التعليمي وتطويره، واستمر النظام التعليمي على غرار النظام التعليم الغربي شكلا ومضمونا، وغدا التعليم مهمًا جدًا في المجتمع الإيراني، إذ كان الطريق إلى التعليم واكتساب المهارات ضروري لشغل المناصب والادارة في المجتمع، وحصلت زيادة كبيرة في اعداد المدارس والمسجلين فيها . وعمل محمد رضا بهلوي على دعم التعليم العلماني للفتيات والنساء في الستينيات والسبعينيات، والتحقت الطالبات بالجامعات ووصلت نسبتهم فيها إلى ٣٠,٩٪ سنة ١٩٧٨ (husseini, 2016) .

وحتى سنة ١٩٧٥ وصل عدد الجامعات في ايران الى ١٢ جامعة (قبل سقوط النظام الملكي وصل عدد الجامعات الى ١٦)، فضلا عن ١٥ معهدا عاليا، ٢٢ الف مدرسة ابتدائية، ٣٢١١ مدرسة متوسطة، و١٢٦٢ مدرسة ثانوية، و ٥٣٠ مدرسة مهنية، و ١٦٢ معهدا للمعلمين، وتجاوز عدد الطلبة المسجلين اكثر من ست ملايين طالب وطالبة،(ذكر اروند ابراهيميان في كتابه تاريخ ايران الحديث، انه حتى سنة ١٩٧٥ بلغ عدد المدارس في ايران ٢٦ الف مدرسة ابتدائية، و١٨٥٠ مدرسة ثانوية، و٧٥٠ مدرسة مهنية، و١٣ جامعة) (ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٧٨) . وتم انشاء وزارة العلوم والتعليم العالي للاشراف على عمل الجامعات والمعاهد التابعة للتعليم العالي، وبالرغم من الاهتمام بمؤسسات التعليم وانشاء مراكز محو الامية، لكن ذلك لم يقض على الامية في المجتمع الايراني، إذ بلغت نسبة الذين التحقوا بالمدارس ومراكز التعليم في الريف ٣٩%، بينما وصلت في المدن الى ٨٣%، وبقت نسبة مشاركة النساء اقل من نسبة الرجال بسبب طبيعة وتقاليد المجتمع الايراني المحافظة،والالتزام بتعاليم المؤسسة الدينية (محمد، ٢٠١٥، الصفحات ١٧٨-١٧٩). للمزيد من التفاصيل حول تطور وتوسع التعليم الاساسي في ايران للمدة ١٩٧٣-١٩٧٨ ينظر: (محمد و

عبد، تطور التعليم في ايران للدراسة الابتدائية والثانوية والمدارس المهنية ومعاهد المعلمين ١٩٧٣-١٩٧٨، ٢٠١٩).

استمرت عملية تطوير التعليم ما بعد الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، واصبحت أسلمة الدولة والمجتمع الايراني وبضمنها النظام التعليمي على رأس اولويات النظام الاسلامي الجديد، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ التعليم، إذ تم تغيير نظام التعليم من كونه نظاما علمانيا غربيا الى نظام إسلامي، وتم دعوة جميع الاميين من الرجال والنساء للانضمام الى برامج محو الامية، كما دعا الامام الخميني إلى ضرورة تعليم النساء، واكد الدستور الايراني بعدها على اهمية التعليم وجعله حاجة اساسية ومهمة في بناء وتطوير المجتمع، فضلا عن كونه واجبا دينيا، ووجهت الحكومة الايرانية ائمة المساجد كافة من اجل حث الناس على التعليم وخاصة الاميين منهم، وانشات لهذا الغرض مؤسسة تعنى بمكافحة الامية في ايران تابعة الى وزارة التربية والتعليم، وانتشرت فروع المؤسسة في المدن الايرانية كافة (husseini, 2016) . وتمت مراجعة المواد الدراسية وازالة كل ما من شانه مخالفة تعاليم الاسلام، وتم تغيير المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية المخالفة لتعاليم الدين الاسلامي الحنيف وتوجهات الثورة الاسلامية، ووضع مناهج تعتمد على تعاليم الدين الإسلامي، واصبحت الدراسة مبنية على الفصل بين الجنسين، فضلا عن اقامة الصلاة التي اصبحت جزءً من الواجبات الدراسية اليومية في المدارس، وكان اللباس الإسلامي إلزاميًا لجميع الطالبات .وتمت إضافة اختبارين فكريين إضافيين إلى الاختبار المركزي كجزء من إجراءات القبول في الجامعة، واجريت المقابلات الدينية للتأكد من ان الطلاب كانوا على علم بالمبادئ والتعاليم الإسلامية، والتأكد من اخلاقيات الطلبة ومدى ملاءمتها لمبادئ وتعاليم الاسلام وللجمهورية الإسلامية من خلال إجراء مقابلات مع جيرانهم للتحقق مما إذا كانت المرشحة تلبس الحجاب كاملاً أو اذا كان طالبا هل يذهب إلى المسجد بصورة منتظمة للصلاة (husseini, 2016) .

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (9-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

وازدادت اعداد الفتيات في المدارس كون الكثير من العائلات التقليدية لم ترسل بناتها إلى المدارس من قبل، بسبب البيئة غير الإسلامية التي كانت تعيشها ايرانÐفي العهد الملكي، واغلقت الحكومة الجامعات الإيرانية لأكثر من اربع سنوات، ثم اعيد فتحها تدريجيا سنة ١٩٨٤، ومنعت الطالبات من دخول عدد من مجالات الدراسة في الجامعات، وعندما أعيد فتح الجامعات كانت نسبة الطالبات ١٠٪ من مجموع الطلاب واخذ بالازدياد تدريجياً منذ سنة ١٩٨٦ (husseini, 2016) .

وشهد قطاع التعليم في ايران زيادة كبيرة في اعداد المدارس بعد سنة ١٩٧٩، وبحسب تقرير صادر سنة ١٩٩١، بلغ عدد رياض الاطفال ٣٥٨٩ روضة، و٥٠٩ مدرسة لرعاية المعوقين، و٥٩٢٨٠ مدرسة الابتدائية، و١٥٥٨٠ مدرسة متوسطة، و٤٥١٥ مدرسة ثانوية، و٣٨٠ مدرسة فنية، و٤٠٥ مدرسة مهنية، و٦٤مدرسة زراعية، فضلا عن مدارس محو الامية . (pars times).

واصبحت ايران بعد اربعة عقود من الزمن تتمتع بمعدل عالٍ من المعرفة بالقراءة والكتابة وفقًا للمعايير الإقليمية مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى في مستويات التنمية المماثلة، فالمجتمع الايراني يصنف على انه من المجتمعات المتعلمة والتي تهتم بالقراءة والمعرفة، إذ بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين ٨٤.٦% سنة ٢٠١٣ حسب تقارير منظمة الامم المتحدة(اليونسكو)، مقارنة بـ ٨٥٪ في العديد من دول العالم و ٧٨٪ في الدول العربية المجاورة. و معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا أعلى من ذلك وصل الى نسبة ٩٨ بالمائة حسب تقارير سنة ٢٠١٥، وكان معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية مرتفعًا وفقًا للمعايير الإقليمية بنسبة ٩٩.١ % سنة ٢٠١٥. ووفقًا لليونسكو كان معدل إتمام التعليم الابتدائي ٩٧.٥٣ % سنة ٢٠١٤،فيما بلغ معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية سنة ٢٠١٥ نسبة ٨٩.١٧ % (wenr.wes.org, 2017)؛ (uis.unesco.org, 2019)

كما احدثت الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩ تغييرات هيكلية في إدارة التعليم العالي من خلال توسيع سلطة الدولة على المؤسسات التعليمية بالتزامن مع أسلمة الجامعات، وشهدت حقبة ما بعد الثورة نموًا سريعًا في التعليم العالي، وزيادة نسبة التحاق النساء، والإنتاج العلمي، وتوسيع الوصول إلى المناطق المهمشة في البلاد (David & Amey, 2020).

اضافة الى ما سبق ازادت اعداد مؤسسات التعليم العالي في إيران بشكل كبير، إذ بلغ عدد الجامعات الايرانية اكثر من ٣١٠ جامعة حكومية واهلية (uniRank, 2021)، وتُدرج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإيرانية ٥١ جامعة حكومية على موقعها الإلكتروني. ولا يوفر موقع الوزارة على الإنترنت معلومات عن عدد الجامعات الاهلية الخاصة،إذ ان عدد كبير من الطلاب مسجلين في الجامعات الاهلية. وتضم جامعة آزاد الإسلامية الخاصة Islamic Azad University (IAU)، اعداد كبيرة من الطلبة وهي اكبر جامعة في إيران وواحدة من اكبر الجامعات في العالم نظرا لفروعها الكثيرة والمنتشرة في معظم المدن الايرانية وفي العديد من الدول (wenr.wes.org, 2017)، إذ أن اعدادا كبيرة من الطلاب مسجلين في الجامعات الاهلية، واكثر من ثلث الطلاب ملتحقون بجامعة ازاد الإسلامية، إذ تضم اكثر من ١,٧ مليون طالب (fanack, 2017) .

وبحسب معهد البحث والتخطيط في وزارة التعليم العالي الايرانية، هناك أكثر من ٧٠٠ مؤسسة تابعة للتعليم العالي في إيران، قبلت اكثر من ٧٦٢ الف طالب في برامج جامعية مدتها سنتان واربع سنوات سنة ٢٠١٧. وارتفع عدد طلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي من ١٥٥ الف سنة ١٩٧٨، إلى اكثر من ٤ مليون سنة ٢٠١٧، وشكلت النساء ٤٦٪ من إجمالي المسجلين (David 2020 , Amey).

وحظيت الجامعات الإيرانية الحكومية بسمعة علمية جيدة على المستوى العالمي، ولاسيما مجال الهندسة، إذ تم تصنيف جامعة طهران بحسب التصنيف

الأكاديمي للجامعات العالمية كواحدة من افضل ٤٠٠ جامعة في العالم (٣٠١-٤٠٠)، وتم إدراج جامعة امير كبير للتكنولوجيا ضمن افضل ٥٠٠ جامعة في نفس الترتيب (٤٠١-٥٠٠)،وتم تصنيف جامعة الشريف للتكنولوجيا من قبل Times Higher Education من بين افضل ٦٠٠ جامعة في العالم (٥٠١-٦٠٠) (wenr.wes.org, 2017).

ونشر العلماء والباحثون المنتسبون إلى مؤسسات إيرانية اكثر من ٣٨٠٠٠ بحث علمي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات سنة ٢٠١٧، مما وضع إيران في المرتبة السابعة عشر بين اكبر منتجي العلوم في العالم، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمنشورات العلمية في إيران ٢٢٪ عام ٢٠١٧ (مقارنة بـ ٤٪ عام ١٩٩٧ (Amey ، David 2020). واحتلت إيران المرتبة السابعة عالمياً في عدد الأوراق العلمية المتعلقة بتكنولوجيا النانو سنة ٢٠١٧، لكن وبسبب العقوبات المفروضة على النظام المصرفي الإيراني، فقدت العديد من الجامعات اشتراكاتها في المجلات الاكاديمية الدولية، كونها لم تتمكن مـن تحويل الاموال لدفع ثمن الوصول إلـــى تلك المجلات.

ووفقاً لتقرير البنك الدولي سنة ٢٠١٤، انفقت إيران على التعليم ما نسبته ٢,٩٥% من ناتجها المحلي الإجمالي. ويمثل هذا الرقم ما نسبته ١٩,٧% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهي نسبة عالية مقارنة مع معظم البلدان النامية. (fanack, 2017). لكن هذه النسبة تراجعت بسبب تشديد العقوبات الدولية وتداعياتها على الاقتصاد الايراني، إذ بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم العالي سنة ٢٠١٧ نسبة ١.٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي(David & Amey،2020).

ثالثا: الصحة

كانت ايران مطلع القرن العشرين تعاني من انتشار الامراض المعدية والأوبئة وخاصة بين سكان المناطق الريفية التي كانت تشكل نسبة كبيرة من المجتمع الايراني، إذ كانت تفتقد الى المياه النظيفة وتعاني سوء التغذية وتفاقم سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تعرف ايران النظم الصحي الحديث حتى سنة ١٩٣٠، عندما تأسست اول مستشفى في مدينة طهران، ومن قبلها تم تأسيس معهد طبي لدراسة الامراض والاوبئة في طهران سنة ١٩٢١، تولى صناعة وتقديم اللقاحات اللازمة للأمراض الوبائية المعدية (ولبر، ١٩٨٥، الصفحات ٢٠٠-٢٠٢) .

وبالرغم من تجربة التحديث التي شهدتها ايران في عهد رضا شاه بهلوي وبمختلف المجالات وتركت اثارها في المجتمع الايراني، لكن احد المجالات المهمة التي كان من الاولى الاهتمام به لم يحظى بذلك، فاقتصر الطب الحديث على عدد من المدن الكبيرة فقط، اذ لم يكن في مدينة طهران نفسها اكثر من اربعين طبيبا مسجلا، الى جانب عدد من الادارات الصحية البسيطة والتي كانت تتولى منح تراخيص للأطباء الحديثي عهد بالطب والصيادلة، وكانت ممارسة الطب التقليدي هي الشائعة بين افراد المجتمع الايراني، بل ان ممارسة الطب الحديث واعتماد العلم الحديث في هذا المجال كان يعدّ من الخرافات ولا يؤخذ به من قبل الكثير، وكان من نتائج ذلك ان نسب الوفيات كانت كبيرة جدا ولا سيما بين الاطفال نتيجة انتشار الامراض وخاصة الاسهال والتيفوئيد والحصبة والملاريا(ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٢٩).

بدأت ايران بعد ذلك تشهد تطورا تدريجيا في قطاع الرعاية الصحية، وزاد عدد المستشفيات في عهد محمد رضا بهلوي، فأصبحت هناك مستشفى عام مركزي في معظم المدن الكبيرة، وتم انشاء العديد من العيادات الطبية الاولية في بعض المناطق الريفية، وساهمت البعثات الاجنبية في ايران وخاصة الامريكية منها في انشاء وادارة

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (9-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية ومدارس التمريض، إذ قدمت الكثير من الخدمات الطبية الى الشعب الايراني (ولبر، ١٩٨٥، الصفحات ٢٠٠-٢٠٢) .

ويعد برنامج الرعاية الصحية الأولية أحد أهم برامج النظام الصحي في إيران، فمنذ عام ١٩٧٤، بدأت إيران في تخصيص الموارد لتوسيع وتطوير نظام الرعاية الصحية الخاص بها. وكانت الحكومة تأمل في أن يؤدي تطبيق نظام الرعاية الصحية الأولية إلى تحسين وزيادة الخدمات الصحية المقدمة الى الشعب الايراني وامكانية كل شخص بالحصول عليها، لكن تطورات احداث الثورة الايرانية حال دون تطور هذا النظام، لكن بعد سنة ١٩٧٩ بدا نظام الرعاية الصحية الأولية يأخذ دوره في المجتمع الايراني من خلال تقديم الخدمات الصحية، إذ تم تطويره واعتماده بشكل كامل سنة ١٩٨٥. (Hashemi, Healthcare in Iran, 2020)، وبعد إنشاء شبكة الرعاية الصحية الأولية في معظم انحاء إيران، حدث تحسن كبير في مؤشرات الرعاية الصحية مثل متوسط العمر المتوقع ووفيات الأمهات والأطفال (Tabrizi, pourasghar, & Nikjoo, 2019) .

اكد الدستور الايراني ما بعد ثورة ١٩٧٩ على ان لكل مواطن إيراني الحق في الاستفادة من نظام الرعاية الصحية، إذ التزمت وزارة الصحة والتعليم الطبي بتحقيق هذا الهدف من خلال ممثليها في الجامعات الطبية في البلاد، إذ توجد جامعة طبية واحدة على الأقل في كل محافظة ايرانية، وهي أعلى سلطة صحية في المحافظة وتتبع وزير الصحة والتعليم الطبي، ورئيس الجامعة الطبية هو المسؤول عن الصحة العامة وعن توفير الرعاية الصحية في المؤسسات الطبية العامة (Mehrdad, 2009, p. 69).

يتم توفير خدمات نظام الرعاية الصحية والصحة العامة مجانًا عن طريق شبكة وطنية تتكون من نظام متكامل، يبدا من مراكز الرعاية الأولية في المحافظات ثم المستشفيات في مراكز المحافظات والمستشفيات الرئيسة في المدن الكبرى. ويلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في توفير الرعاية الصحية في إيران ايضا. إذ يركز القطاع

الخاص بشكل رئيس على الرعاية الصحية الثانوية في المناطق الحضرية. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية النشطة في المجال الصحي. هذه المنظمات غير الحكومية نشطة بشكل رئيس في معالجة حالات الأطفال المصابين بالسرطان وسرطان الثدي ومرض السكري والثلاسيميا وغيرها (Mehrdad, 2009, p. 69).

وتعد وزارة الصحة والتعليم الطبي الجهة المسؤولة عن التخطيط والمراقبة والإشراف على الأنشطة المتعلقة بالصحة للقطاعين العام والخاص، وتتميز وزارة الصحة في ايران عن نظيراتها في البلدان الأخرى بنظامها وهيكلها الاداري، إذ تم دمج التعليم الطبي بوزارة الصحة سنة ١٩٨٦، واطلق عليها وزارة الصحة والتعليم الطبي، الغرض من هذا الدمج هو تحقيق التنسيق و التكامل بين الكليات الطبية والتعليم الطبي وبين وزارة الصحة، وصولا الى تحقيق افضل الخدمات ضمن برنامج الرعاية الصحية والطبية للشعب الايراني (Mehrdad, 2009, p. 70).

ركزت الحكومات الايرانية ولا سيما في العقدين الاخيرين على الاهتمام بتوسيع وتطوير قطاع الرعاية الصحية في جميع المحافظات والمدن الايرانية وصولا الى مناطق الريف التي كانت تعاني كثيرا من قلة الرعاية الصحية، إذ كانت المناطق الريفية تعاني من ارتفاع معدلات وفاة الاطفال الرضع، وكذلك الامهات، فضلا عن قلة التلقيحات مقارنة مع المدن، إذ كانت هناك مؤشرات تفاوت كبيرة بين الخدمات الصحية المقدمة في المدن مقارنة مع الريف، لذلك ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي كانت توجهات الحكومة الايرانية تقوم على الاهتمام بنظام الرعاية الصحية، وتوسيع بناء دور الرعاية الصحية مع التركيز على المناطق الريفية، وكانت الخدمات الصحية الأساسية لسكان الريف تتم من خلال دور الرعاية الصحية او ما يعرف بالبيت الصحي، والذي هو عبارة عن مؤسسة طبية صغيرة تقدم خدمات صحية أساسية للمجتمع الريفي، وتضم موظفين طبيين اثنين على اقل تقدير، فضلا عن الأدوية والمعدات الطبية الاساسية. ويوجد اكثر من ١٧٠٠٠ منزل صحي ومركز للرعاية الصحية في إيران، اي بنسبة ما يقرب واحد لكل ١٢٠٠من السكان حسب

تقديرات احصائية لسنة ٢٠٠٦، فضلا عن ٧٧٣ مستشفى تقع جميعها في مراكز المدن (المناطق الحضرية)، واصبحت المناطق الريفية الى جانب المدن تتمتع بالخدمات والرعاية الصحية من نظام التطعيمات، وخدمات تنظيم الاسرة، ورعاية صحة الطفل والمرأة، فضلا عن تسجيل بيانات الصحة العامة وتعزيز التثقيف الصحي في المجتمع، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات الوفيات للاطفال الرضع وللأمهات بشكل كبير واصبحت النسبة مقاربة لما في المدن (O'Foran, 2018). ونظرًا لان ما يقرب من ٧٥ % من الإيرانيين يعيشون في مناطق حضرية، فان تلك المناطق لديها كثافة اعلى من موظفي الرعاية الصحية في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من أن الحكومات المتعاقبة عملت جاهدة لإزالة الفوارق في تقديم الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية، ما تزال المناطق الحضرية تتمتع بموارد صحية افضل، إذ تقع المستشفيات الـ (٧٧٣) في إيران بشكل أساسي في المدن، مما يجعل الوصول إلى المؤسسات الصحية المتخصصة اسهل لسكان الحضر، علاوة على ذلك، يركز القطاع الخاص بشكل كامل على المناطق الحضرية، لذلك يتمتع سكان الحضر بميزة الاختيار بين المرافق العامة والخاصة.

ومع ذلك فإن الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية في مؤشرات الصحة العامة الأساسية الرئيسة، مثل معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة ومعدلات وفيات الرضع، قد تم القضاء عليها تقريبًا بسبب نجاح شبكة الرعاية الصحية الأولية (O'Foran, 2018). وفقا لذلك اخذت مؤشرات الصحة العامة تتحسن عام بعد عام منذ إنشاء البرنامج منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ومنذ سنة ١٩٩٠ بدأت نتائج هذا البرنامج تظهر تدريجيا، وفي العقدين الماضيين زاد متوسط العمر المتوقع في إيران ثماني سنوات تقريبًا؛ ففي عام ٢٠٠٨ كان اكثر من ٩٠ % من سكان الريف يحصلون على خدمات الصحة الأولية، واكثر من ٩٠ % من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، واكثر من ٨٠ % من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، وانخفض معدل وفيات الرضع ايضًا إلى ١٣ لكل

١٠٠٠ مولود حي سنة ٢٠١٦، منخفضًا بحوالي ٨٠ % عن بداية الثمانينيات، وتم القضاء على شلل الأطفال تقريبًا في إيران بسبب تغطية التحصين الواسعة للنساء الحوامل والأطفال، وأصبح تحصين الأطفال عالميًا تقريبًا، مما أدى إلى زيادة مؤشرات الصحة العامة في ايران بشكل كبير (O'Foran, 2018)؛ (هاشم و عودة، ٢٠١٩، صفحة ٧٤).

وحسب منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) (WHO)، احتلت إيران المرتبة ٥٨ في الرعاية الصحية سنة ٢٠٠٠، و ٩٣ في أداء النظام الصحي سنة ٢٠١٦، وصنفت وكالة بلومبرج نيوز الأمريكية إيران في المرتبة ٣٠ لنظام الرعاية الصحية الأكثر كفاءة. وبلغ اجمالي الإنفاق الصحي الايراني سنة ٢٠١٧ بحدود ٦٪ من مجموع الناتج المحلي الإيراني، كما ان حوالي ٩٠٪ من الإيرانيين لديهم تأمين صحي. وتعدّ إيران الدولة الوحيدة التي فيها تجارة الأعضاء قانونية، وبالرغم من ذلك، "فإن الطابع القانوني للتبرع بالأعضاء يعد بمثابة إهداء للأعضاء وليس بيعها وشرائها". (wikiqick, 2018).

ويوجد في إيران اربعة انواع رئيسة لنظام التأمين الصحي العام، وهي هيئة الضمان الاجتماعي، وهيئة تأمين الخدمة الطبية، ومؤسسة تأمين الأفراد العسكريين، ولجنة امداد الإمام . ويعدّ الضمان الاجتماعي اكبر شركات التأمين الصحي في إيران والأكثر انتشارا، وهو متاح لجميع الإيرانيين العاملين في القطاع الرسمي دون موظفي الحكومة والأشخاص المؤمن عليهم بموجب هذا البرنامج لديهم تكاليف طبية منخفضة جيدًا ويتم تغطيتها، هذه الهيئة تدير العديد من المستشفيات والعيادات والمؤسسات الصحية في المناطق الحضرية. اما النوع الثاني، فهو هيئة تأمين الخدمة الطبية، إذ يتم توفيره لموظفي الحكومة والطلاب وكثير من سكان الريف ويقدم هذا النظام الخدمات الصحية تقريبا لجميع المتقدمين له من هذه الفئات. وهيئة تأمين الأفراد العسكريين، ويوفر التأمين الصحي للعسكريين ولأفراد القوات المسلحة و أسرهم، اما لجنة امداد الامام فتقدم التأمين الصحي للأشخاص الفقراء وذوي الدخل

المنخفض غير المؤمّن عليهم، في حين ان ما يقرب من ١٠ إلى ١٥ % من السكان الإيرانيين ليس لديهم تامين صحي (Mehrdad, 2009, pp. 70-71).

رابعا: الثقافة والمجتمع

عرف المجتمع الايراني التطور الثقافي بمفهومه الحديث منذ بدايات القرن التاسع عشر، فقد انتقل تأثير النهضة وتجارب التحديث الاوربية الى ايران عن طريق البعثات الايرانية الدبلوماسية وكذلك الطلبة الايرانيين الذين كانوا يدرسون في اوروبا، فبدأت تظهر في ايران مظاهر الثقافة الحديثة، وكان في مقدمتها ظهور الصحافة، إذ تأسست اول صحيفة في ايران سنة ١٨١٩ من قبل احمد صالح الشيرازي والذي كان قد تلقى تعليمه في انكلترا واطلق على هذه الصحيفة اسم (اخبار الورق- كاغد ورق)، وكانت تعنى بنقل اخبار الشرق والغرب، وكانت تهتم بنقل واقع التطور الغربي الى ايران، فضلا عن تثقيف الناس بالعديد من المصطلحات الثقافية والسياسية والاقتصادية الحديثة (العلاق، ٢٠١٩، صفحة ٣١٦). ثم ظهرت صحيفة (الوقائع- روزنامه) سنة ١٨٣٧ باشراف مرزا صالح الشيرازي، وكانت قد توقفت لعدة سنوات ثم عادت بالظهور عام ١٨٥١، ونالت الصحيفة في وقتها استحسان عدد من الصحف الانكليزية والفرنسية (المشايخي، ٢٠١٢، صفحة ٣٣٥).

وفي عهد ناصر الدين شاه ظهرت الصحف الرسمية باللغة الفارسية، في الوقت الذي كانت تصدر صحف اخرى بتمويل ذاتي من قبل عدد من الشخصيات الايرانية الثقافية او من قبل اشخاص اصحاب مال ونفوذ(تبريزي،٢٠٠٩، صفحة ٥٩).

وتتابع صدور الصحف الايرانية حتى وصلت اعدادها العشرات مطلع القرن العشرين وتنوعت بين الثقافية والسياسية والفنية والقانونية والعلمية وغيرها، حتى اصبحت هناك صحف معارضة للنظام السياسي، ولعبت هذه الصحف دورا بارزا في تثقيف الشعب الايراني ودفعه باتجاه القيام بالثورة الدستورية سنة ١٩٠٥، التي كان من نتائجها تشكيل البرلمان الايراني الذي اقر في سنة ١٩٠٧ قانون حرية الصحافة

والنشر ورفع الرقابة عن الصحف، ووضع ضوابط العمل الصحافي وفق شروط وضوابط معينة منها عدم مخالفة ثقافة وبيئة المجتمع الايراني.(العلاق، ٢٠١٩، صفحة ٣٢١-٣٢٤). وكان من نتائج تطور العمل الصحافي في ايران ان زادت عدد الصحف من ١٦ صحيفة ما قبل الثورة الدستورية الى ٩٠ صحيفة بعد الثورة (ابراهيميان،٢٠١٤،صفحة ٧٢).

وكان الخريجون من دول اوروبا وخريجو دار الفنون هم من وقف وراء ظهور الصحف الاولى في منتصف القرن التاسع عشر وتوسعها بعد ذلك، إذ قاموا بإنشاء ونشر أهم الصحف، فضلا عن انهم كانوا من الكتاب والقرّاء الرئيسيين لها (Seif-Amir hosseini, 2002, p. 138). إذ تأسست اول مكتبة عامة في ايران عام ١٩٠٤ (الخولي، ٢٠١١، صفحة ٣١). وفي سنة ١٩٤٦ تم تأسيس اتحاد الصحافة الايرانية (ولبر، ١٩٨٥،صفحة ٢٤٠).

وشهدت المدة اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بدايات ظهور الأدب الإيراني الحديث الذي ظهر بفعل التحولات الاجتماعية والسياسية التي عاشتها إيران قبل وبعد الثورة الدستورية الإيرانية سنة ١٩٠٥، وكانت نظرة الفئة المثقفة إلى الحداثة والتطور الغربي باعتبارهما الحل الامثل للمشاكل التي تواجه البلاد، فلم يقتصر سعي النخب المثقفة نحو التحديث المؤسسات السياسية فحسب، بل كانت الحياة الأدبية الإيرانية ايضا ضمن هذا الاهتمام. واستوحى الادباء والمثقفون الايرانيون افكارهم وتجاربهم بشكلٍ كبير في تحديث الادب الفارسي من تطور الأدب الأوروبي، إذ نقل من تخرج من الايرانيين من الجامعات الأوروبية الأفكار والترجمات الجديدة لأهم الآداب والفلسفات الغربية التي مهدت الطريق أمام تغيير وتحولٍ في الأدب الإيراني اسهم ذلك فيما بعد بتأسيس المؤتمر الأول للكتاب الإيرانيين سنة ١٩٤٦(fanack, 2018).

ومما ساعد في تطوير الحركة الثقافية الايرانية دخول المطابع الى ايران، إذ انشات اول دار للطباعة باللغة الفارسية في تبريز سنة ١٨١٤، واسست الثانية في

طهران سنة ١٨٢٤، ودخلت الطباعة الحجرية لأول سنة في مدينة تبريز عام ١٨٣٥ ثم الى طهران سنة ١٨٤٤، ثم جاء بعدها تأسيس معهد دار الفنون سنة ١٨٥١، والذي كانت تدرس فيه العلوم الحديثة. وفي سنة ١٨٥٨ تأسس اول خط للتلغراف بين مدينتي طهران والسلطانية، وقد تطورت خطوط التلغراف بعد ذلك كثيرا، مما انعكس ايجابا على الدولة القاجارية وجعلها في تواصل مباشر مع الدول الاوربية، وسهل كثيرا من انتشار المعلومات بين افراد المجتمع الايراني، وخاصة الافكار الاصلاحية (المشايخي، ٢٠١٢، صفحة ٣٣٦) . وتم تأسيس وزارة البريد والتلغراف سنة ١٨٧٧، التي تولت اصدار الطوابع وتوزيع البريد على المقاطعات الايرانية، كما اصدرت المطبعة الحكومية صحيفتين رسميتين الاولى كانت باسم (اطلاع) اي المعلومات وتهتم بنشر تعيينات الدولة، والثانية باسم ايران وكانت تنشر الاخبار الرسمية (ابراهيميان،٢٠١٤، صفحة٦٤)،

فضلا عن ذلك كان من مظاهر التطور الثقافي في ايران ايضا تأسيس دار للترجمة والنشر في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، إذ اسسها في قصره واصبحت تحت اشرافه، وتوالت اعمال النشر والترجمة للعديد من الكتب العلمية والادبية ومن مختلف اللغات (صباغ، ٢٠٠٠، صفحة ٢٦). ونشرت وترجمت هذه الدار اكثر من ١٦٠ كتابا في مختلف العلوم الطبية والعلمية والعسكرية واللغات والادب الفارسي والسير الشخصية وكتب الرحلات وعن تاريخ ايران والادب والتاريخ الاوربي وغيرها، ومثلت هذه الترجمات بداية لمشروع سارت عليه ايران من ذلك الوقت والى الان، إذ تترجم ايران في الوقت الراهن المئات من الكتب من اللغات الاجنبية الى اللغة الفارسية وبالعكس (ابرهيميان، ١٩٨٠، صفحة ٣٤). لقد كان عهد الشاه ناصر الدين الاكثر تاثرا بمظاهر التطور والتقدم الغربي، ففي عهده شهدت ايران خدمات التلغراف والبرق والبريد والهاتف والكهرباء ودار سك النقود (تبريزي،ج ١،٢٠٠٩،صفحة ٥٩).

وشهد عهد ناصر الدين شاه ايضا تأسيس اول مسرح حكومي كبير في طهران سنة ١٨٧٣، وغالبا ما كان يعرض عليه قصص عن حياة واستشهاد الامام الحسين (رضي الله عنه)، فضلا عن القصص الاجتماعية او الفكاهية المستوحاة من المجتمع الايراني، وقد حضر ناصر الدين شاه احدى عروض المسرح الحكومي الكبير، ووصل عدد المسارح التي انشأها الى اربعين مسرحا (ابراهيميان،٢٠١٤، صفحة ٣٤).

وتعد سنة ١٩٢١ تاريخ اعتلاء رضا شاه السلطة في إيران، بداية تثبيت وترسيخ الفن المسرحي في إيران، إذ تميزت هذه المدة بظهور مسارح متعددة ثابتة ودائمة، وفرق مسرحية، وانواع مختلفة من المسرحيات ذات الطابع الوطني، كما شهدت هذه المدة ظهور المرأة في العروض المسرحية، فقبل هذا التاريخ، كانت المرأة الإيرانية لا يسمح لها في الظهور على الخشبة، بل كانت تمنع من مشاهدة العروض المسرحية أيضا، وكان الرجال يقومون باداء ادوار النساء على المسرح، وكانت صدّيقة دولت آبادي اول امرأة ايرانية كتبت مسرحية اما ملوك حسيني فكانت أول امرأة ظهرت على خشبة المسرح، والتحقت بهن بعد ذلك وفي ذات المجال العديد من النساء (برجكاني، تاريخ المسرح في ايران منذ البداية الى اليوم، ٢٠٠٨).

وفيما يخص السينما فقد تم افتتاح أول قاعة سينما في العاصمة طهران سنة ١٩٠٤، إذ كانت الاسرة القاجارية والأعيان اول من استخدم قاعات السينما وكانت محصورة بهم، وكانت تعرض الأفلام المستوردة من روسيا بواسطة جهاز خاص كان يستخدم ايضا في المناسبات والحفلات، واستغرق الأمر عدة سنوات حتى تمكن عامة الناس من استخدام هذا الجهاز ومشاهدة الأفلام. وشهدت سنة ١٩٣٠ افتتاح أول صالة سينمائية فخمة باسم (سينما بالاس)، وكانت تعرض الافلام الناطقة. وهكذا اخذت السينما الناطقة بالانتشار تدريجيا في إيران، وعادة كان الذين يعرفون اللغة الروسية او الانكليزية يفهمون هذه الأفلام. ورحب الكثير من المثقفين والناطقين باللغات الأجنبية بالعروض السينمائية، واستمر ذلك الى أن بدأت تلك السينما بعرض

الافلام المترجمة او المدبلجة، فانتشرت بعدها الأفلام المستوردة كثيرا، وتعززت مكانتها عند الجمهور. وبدأت بعد ذلك السينما الايرانية بإنتاج الأفلام الناطقة، وظهر أول فيلم ناطق بشكل جدي سنة ١٩٣٢، إذ استوحى قصته من حكاية شعبية (برجكاني، السينما الايرانية تاريخ وتحديات، ٢٠٠٩، صفحة ٢١). وتعدّ المدة بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٩ الأفضل من إذ انتاج الافلام كمّاً وليس نوعاً، اذ قلما لقيت تلك الافلام نجاحا ملحوظا، وتعدّ سنة ١٩٧٠ وما بعدها الافضل من إذ انتاج الافلام الايرانية الجيدة، اذ ظهر خلالها نحو سبعة وخمسين فيلما قوبلت برضا واستحسان كبير من قبل الجمهور الايراني. وهكذا واصلت السينما الإيرانية نتاجها الفني من إذ عدد ونوع الأفلام، حتى اواخر السبعينيات من القرن العشرين.

وقد زادت دور العرض السينمائي في عقد السبعينيات من القرن العشرين حتى وصل العدد حتى سنة ١٩٨٤ الى ٣٥٠ صالة سينما، منها ٧٥ صالة في العاصمة الايرانية طهران وحدها، إذ كانت تعرض في عهد الشاه الافلام الاجنبية ولاسيما الامريكية منها (هويدي، ١٩٩١، الصفحات ٢٨٨-٢٩٠).

وشهدت ايران في عهد الشاه رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١)، تغيرات جوهرية من النواحي كافة بضمنها التحولات الثقافية والاجتماعية متأثرة بتجربة التغريب التي شهدتها تركيا في عهد مصطفى كمال اتاتورك، فبدأت ملامح الحياة المدنية الحديثة تظهر من خلال القوانين والاجراءات التي فرضها الشاه، وبدا أن الحكومة الايرانية تخطو خطواتها باتجاه محاكاة التجربة التركية، والتخفيف من المظاهر الاسلامية؛ ففي سنة ١٩٢٧ صدر القانون المدني الذي حد من احكام الشريعة الاسلامية في الاجراءات القضائية، وحصر دور علماء الدين في قضايا الزواج والطلاق والميراث، واقتصر لباس العمامة والعباءة على علماء الدين، وحصر ممارسة القضاة على من يحمل شهادة في القانون من احدى الجامعات الغربية، فضلا عن الغاءه لوظيفة المفتي، وتولت الدولة بعدها ادارة املاك واموال الاوقاف التي كانت تديرها المؤسسة الدينية (المحافظة، ٢٠١٣، صفحة ٥٢). وفي سنة ١٩٢٨ الزم الشاه رضا بهلوي

الرجال بلبس القبعة البهلوية ولبس الزي الغربي، وامر النساء بترك الحجاب والمشي سافرات، وفي عام ١٩٣٦ اصدر امر بمنع ارتداء الحجاب في الاماكن العامة والزم جميع موظفي الدولة بمنع زوجاتهم من ارتداء الحجاب، وتأسس اول نادي اجتماعي للنساء سنة ١٩٣٥، وتم اصدار قانون حدد فيه سن الزواج للفتيات ب ١٥ سنة للنساء و ١٨ للرجال، وسمح للزوجة بالمطالبة بالطلاق اذا اراد الزوج التزوج مرة ثانية، وحظر تعدد الزوجات، وامر بتسجيل عقود الزواج جميعها في محاكم الدولة، وحث وشجع الفتيات على التعلم والالتحاق بالمدارس وجامعة طهران والانفتاح على المجتمع، وحث على ممارسة الرياضة البدنية والالعاب الرياضية وانشأ لهذا الغرض العديد من الملاعب في المدن الايرانية الرئيسة (زويد و محمد، ٢٠٠٩، الصفحات ١٩١-١٩٣).، واعتمد التاريخ الفارسي بدل التاريخ الهجري الاسلامي، وانشأ مجمع اللغة الفارسية سنة ١٩٣٥ الذي تولى عملية استبعاد المفردات العربية او الاجنبية من اللغة الفارسية، وحظر استخدام اللغات غير الفارسية في الحياة العامة ومن ضمنها وسائل الاعلام والاعلانات التجارية، اضافة الى ما سبق تم اعتماد اسم ايران رسميا عام ١٩٣٥بدلا من بلاد فارس في المخاطبات والمكاتبات المحلية والخارجية، وانشا مؤسسة التنظيم للتقدم الثقافي سنة ١٩٣٩، التي تولت عقد الاجتماعات والمؤتمرات في المدن الكبيرة لتثقيف الناس حول اهمية الحداثة وتغيير المجتمع، وانشأ فريق الكشافة لتوجيه الشباب وتثقيفهم وتعليمهم الحياة العصرية الحديثة (اوركاد، ٢٠١٢، الصفحات ٥٥-٥٧).

ووصل التيار الكهربائي بشكل اولي ومحدود الى معظم المدن الايرانية سنة ١٩٣٨، فضلا عن تشييد الطرق التي ربطت العاصمة طهران بمعظم المقاطعات الايرانية، وانشأت شبكة للهاتف، واسس راديو ايران سنة ١٩٣٩ على شاكلة راديو البي بي سي وراديو موسكو (ابراهيميان،٢٠١٤،صفحة ١١٣-١١٤). وتم افتتاح الاذاعة الايرانية سنة ١٩٤٠ (برجكاني، السينما الايرانية تاريخ وتحديات، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧)، فيما اشارت مصادر اخرى الى ان الاذاعة الايرانية تم افتتاحها سنة

١٩٣٩ واطلق عليها اسم اذاعة طهران (العمر و الجواري، ١٩٩٠، صفحة ٢٥)، وكذلك تاست وكالة الانباء الايرانية الرسمية باسم (بارس) (ولبر، ١٩٨٥،صفحة ٢٤٠).

سار محمد رضا بهلوي وفق منهج والده رضا بهلوي في تحديث وتغريب ايران وخاصة بعد الثورة البيضاء التي اطلقها سنة ١٩٦٣، وانعكست نتائج تلك الثورة على مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والزراعية والصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية، وكان من ابرز اصلاحاته في الجانب الاجتماعي هو دعم حقوق المرأة، فمنحها حق الانتخاب بعدما كانت ممنوعة منه في عهد والده (اسماعيل، ٢٠١٠، صفحة ٧٧). ومنحها ايضا حق الترشح للمناصب الانتخابية كافة، وكذلك العمل في المجال القضائي محامية ثم قاضية بعد ذلك، واصدر سنة ١٩٦٧ قانون حماية الاسرة الذي حدّ من حقوق الرجال في تعدد الزوجات وكذلك بالنسبة للطلاق، وحضانة الاطفال، ومن اجل تثقيف النساء تعليميا وصحيا حول تحديد النسل شكل فرق صحية في هذا الجانب((ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٨٩). ورفع سن زواج الفتيات من ١٥ سنة الى ١٨ سنة وللفتيان من ١٨ سنة الى ٢٠ سنة، واصدر الشاه توجيهاته الى القضاء بالتشديد في تطبيق قانون رعاية الاسرة الصادر عام ١٩٦٧، والذي كان الهدف منه الحد من تعدد الزوجات والتشديد في مسالة الطلاق، كما اصدر الشاه تعليماته الى وزارة التعليم العالي بمنع استقبال وتسجيل الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب(الشادور). واستبدل التقويم الهجري بالتقويم الملكي الفارسي فتحولت سنة ١٣٩٥ هجرية الى ٢٢٣٥ (مؤلفين، ١٩٨٠، صفحة ١١٢). وانشأ الشاه ايضا ولدعم التحولات الاجتماعية في ايران وزارات الرفاه الاجتماعي والتعليم العالي والشؤون القروية والفنون والثقافة والسياحة والاسكان والتشييد الحضري(ابراهيميان،٢٠١٤،صفحة ١٧٨).

وبالرغم من السياسات التي اعتمدتها الحكومات الايرانية في عهد الشاه للنهوض بواقع المجتمع الايراني واصلاح وتطوير بعض جوانبه، لكن ذلك لم يمنع

من حدوث ازمات اقتصادية، ومشاكل سياسية واجتماعية فشلت الحكومة في معالجتها، نتيجة تركيز اهتمامها على الجوانب العسكرية والامنية. (للمزيد من التفاصيل حول سياسات الحكومة الايرانية في اطار الثورة البيضاء) ينظر (محمد، ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا ١٩٦٥-١٩٧٧: دراسة في تطور السياسة الداخلية، ٢٠١٦)، وبقيت القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية والمجالات الاخرى تعاني، وظلت دون المستوى المطلوب ولا يتناسب تطورها مع دخل ايران من صادراتها النفطية التي شهدت ارتفاعا كبيرا بسبب القفزة النوعية في اسعار النفط والذي انعكس ايجابا على الدخل القومي الايراني، وبدل ان توظف تلك الثروات لصالح الشعب الايراني والبلاد عامة وظفت لصالح العائلة المالكة والمرتبطين بها، واصبح المجتمع الايراني منقسم على نفسه بين فئة تملك الاموال والثروات والسلطة وبين الفئة العامة من الشعب الذي لا يملك شيئا(ابراهيميان، ١٩٨٠، صفحة ١٠٥).

عقب الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، حدث تغيير كبير في إيران على المستويات الاجتماعية والثقافية والفنية كافة، والتي اصبحت تعمل وفق مبادئ وتوجهات وتعاليم الثورة الاسلامية (محمدي، ٢٠٠٨). وحسب توجهات النظام الاسلامي الجديد، بدات الحكومة الاسلامية في ايران الثورة بأسلمة الدولة والمجتمع بشكل عام، وكانت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في الجانب الثقافي والاجتماعي بمثابة ثورة ثقافية كما يصفها انصار النظام الجديد. من هذا المنطلق تولت وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي التي تأسست عقب الثورة مهمة القيام بتوجيه المجتمع وتثقيفه اسلاميا، ومحاربة الثقافة الغربية التي وصفت بالثقافة الامبريالية، فكان الغاء قانون حماية او رعاية الاسرة الذي اقره الشاه سنة ١٩٦٧ في مقدمة اجراءات التغيير الاجتماعي واعتماد احكام الشريعة الاسلامية في حماية الاسرة ورعايتها، فتم تخفيض سن زواج الفتيات الى ١٣ سنة، وسمح للرجال بتعدد الزوجات وبتطليق زوجاتهم دون تصريح من المحكمة، وفقدت المرأة الحق في المطالبة بالطلاق او حضانة الطفل، وفرضت

المظاهر الاسلامية على طبقات المجتمع كافة، وفرض على النساء ارتداء الحجاب واللباس الطويل او العباءة (الشادور)، ومنع الرجال من ارتداء ربطة العنق (ابراهيميان،٢٠١٤،صفحة ٢٣٩)، (رضوان، ايران الوجه الاخر، ٢٠١٦/ج٢، الصفحات ١٠٦-١٠٧). واكدت الثورة ايضا على مبدأ الفصل بين الجنسين ومنعت الاختلاط في التعليم والاماكن العامة (Farhi, 2004, p. 3).

وعقب الثورة الاسلامية، سمح للمرأة الايرانية في المشاركة السياسية وفي تولي المناصب العليا ومنها مراكز صنع القرار، وعضوية المجالس التشريعية، والعمل في القضاء، وكذلك في المجال الثقافي سواء العمل في الصحافة والترجمة والنشر، او في مجالات العمل الفني كالتلفزيون والسينما، فضلا عن التعليم والصحة والاقتصاد وجوانب الحياة كافة بشكل لا يخالف مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية وتقاليد واعراف المجتمع الايراني (اسماعيل، ٢٠١٠، الصفحات ١٨٩-١٩٦)؛ (احمد، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٦٦-٢٦٧).

لقد اسهمت زيادة نسبة التعليم لدى النساء في ايران وتنشأتهن تنشئة ثقافية وعلمية صحيحة في تغيير وتثقيف المجتمع عامة وخاصة فيما يخص ثقافة بناء الاسرة، فلم تعد النساء في المدن يسعين الى الزواج المبكر بقدر سعيهن الى التعلم والحصول على الشهادات الجامعية، فكان من نتائج ذلك ان تأخرت النساء في الزواج الى ما بعد العشرين من عمرهن، فضلا عن انجاب عدد قليل من الاطفال(اوركاد، ٢٠١٢، صفحة ١١٩).

اما فيما يتعلق بمجال الفن ولا سيما التلفزيون والسينما والمسرح والفنون التشكيلية فقد حظر النحت والفنون والرسوم التي تجسد خلق الانسان، واخضعت البرامج التلفزيونية الى الرقابة والتدقيق من قبل لجنة في وزارة الارشاد الاسلامي، غالبية اعضائها من المختصين وشخص واحد فقط من علماء الدين، ولا يسمح بعرض اية برامج تخالف او تتعارض مع احكام الشرع الاسلامي و مبادئ الثورة الاسلامية، او تخالف الآداب العامة وتقاليد واعراف المجتمع الايراني المحافظ، واصبحت جميع

الافلام التي تعرض تخضع للرقابة والتفتيش، ويحذف منها كل ما يخالف التعليمات والقوانين والضوابط التي نظمت عمل دور العرض بعد الثورة، والحال هذا سارت عليه البرامج التلفزيونية، فاصبح يقتصر على عرض البرامج والمسلسلات الاجتماعية والدرامية والتاريخية والرياضية والاطفال وغيرها من البرامج التي تتوافق ومبادئ وتوجهات الثورة الاسلامية (هويدي، ١٩٩١، الصفحات ٢٨٨-٢٩٠). ومع ذلك حصدت السينما الايرانية العديد من الجوائز العالمية، فضلا عن ذلك حازت المعارض الفنية الايرانية ولا سيما الفوتوغرافية على اهتمام وتقدير المعارض العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

وبالرغم من التوجه الثقافي المحافظ الذي سارت عليه ايران بعد سنة ١٩٧٩،وسعي الحكومة لتوجيه وسائل الاعلام والمؤسسات الثقافية بالاتجاه الذي يخدم تحقيق اهدافها وتوجهاتها ولاسيما عن طريق التلفزيون الحكومي الذي يغطي بثه انحاء البلاد كافة، لكن المجتمع الايراني يوصف بكونه مجتمعا منفتحا ولديه العديد من مظاهر الحداثة والتطور ويكاد يلتقي في الكثير من جوانبه بالمجتمعات الغربية، وكان للكتب والاذاعات والانترنيت، وانتشار الاطباق اللاقطة (بالرغم من عدم السماح باقتنائها) في الكثير المناطق والمدن الحضرية ومنها ايضا بعض المناطق الريفية، الاثر الواضح في هذا التطور (اوركاد، ٢٠١٢، صفحة ١٢٠).

وتعد ايران ايضا من الدول المتقدمة في منطقة الشرق الاوسط في عدد العناوين المنشورة، فضلا عن ريادتها في مجال الترجمة والنشر إذ تترجم العشرات من العناوين سنويا من اللغات الاجنبية الى اللغة الفارسية وبالعكس ايضا (اوركاد، ٢٠١٢، صفحة ١٢٠). وصنفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ايران من ضمن الدول الرائدة والمتقدمة في مجال تأليف ونشر الكتب، وحسب المنظمة فان ايران نشرت زهاء ٧٣ الف كتاب سنة ٢٠١٨ (البحراني، ٢٠١٩).

وتخضع عمليات النشر ايضا للرقابة من قبل الجهات ذات العلاقة، فلا بد من الحصول على موافقات اصولية مسبقة قبل نشر اي كتاب، وحضر استيراد الكتب التي تخالف احكام ومبادئ وقيم الاسلام واستثنى من ذلك الكتب العلمية والاكاديمية والدينية الاسلامية(احمد، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٠٨).

وتطور الواقع الصحفي في ايران مع مرور الزمن لكن بقيت الصحف تحت الاشراف والرقابة سواء في في العهد الملكي او الجمهوري، ووصل عدد الصحف والمجلات الصادرة في ايران سنة ٢٠٠٠ الى ١٢٨٠، صحيفة ومجلة منها ما يصدر باللغة الفارسية ومنها باللغة الانكليزية ومنها بالكردية والعربية، وتباينت في اتجاهاتها بين الصحف ذات الاتجاه الاسلامي المحافظ واخرى تمثل الاتجاه الاصلاحي المعتدل (مسعد، ٢٠٠١، الصفحات ١٦٢-١٦٤). فيما اشار مصدر اخر الى ان عدد الصحف الصادرة في ايران يبلغ حوالي ٥٠٠ صحيفة، إذ قامت الحكومات الايرانية ومنذ سنة ١٩٧٩ باغلاق عدد كبير من الصحف المستقلة المعارضة، واصدرت السلطات قانون للصحافة حدّ بموجبه من عمل صحافة المعارضة وجعل الصحف كافة تحت الرقابة. وقد حقق ميدان الصحافة في السنوات الاخيرة نقلة من إذ الكم والنوع من إذ تناول الموضوعات ومشاركة النساء في الكتابات الصحافية، في ظل التطور والانفتاح المجتمعي وانتشار وسائل الاعلام وتكنولوجيا التواصل الحديثة، وفي والوقت الذي يشهد هذا المجال ايضا استمرار التنافس والصراع بين التيارين المحافظ والاصلاحي (احمد، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٠٨، ٢٦٨-٢٧٠)، الى جانب ذلك هناك الصحف والمجلات العلمية والفنية والاكاديمية والرياضية وغيرها.

وفيما يتعلق باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، تشير التقارير إلى ان ٤٧ مليون شخص يستخدم الهاتف المحمول، وما يقرب من ٥٧ مليون شخص يستخدم الإنترنت، بمعدل انتشار للإنترنت بنسبة ٧٠ بالمائة، وتحظى وسائل التواصل الاجتماعي باهتمام شديد جدًا من قبل الشعب الايراني، لدرجة أن ٥٨% من الإيرانيين الذين يستخدمون الإنترنت لديهم صفحات على الفيس بوك، وقد ادت هذه

الظاهرة الى خلق ثقافتين مختلفتين داخل المجتمع الايراني الاولى هي ثقافة الاسلاميين المحافظين المتشددين، والثانية هي الثقافة الجيل الجديد المنفتح على العالم والمتعلق بالتكنولوجيا والتطور الحديث والمستخدم لوسائل التكنولوجيا الحديثة، وامام انتشار ثقافة الجيل الجديد ووسائل الاتصال الحديثة والثقافة المعاصرة والانفتاح المجتمعي على العالم، تراجعت الثقافة التي اعتمدها النظام السياسي في ايران منذ اربعة عقود، فضلا عن تراجع القاعدة الشعبية له مقارنة على ما كانت عليه عقب قيام الثورة سنة ١٩٧٩ (Golkar, 2018, p. 9).

واشارت عدد من الدراسات الى ان ايران الان تعد من الدول المتطورة والاكثر حداثة بين دول منطقة الشرق الاوسط، ويمكن مقارنة بعض جوانب الحياة فيها بالدول الاوربية، نظرا لواقع المجتمع الذي يتميز بمعرفته للعلوم المختلفة ودرايته بها وسعيه للحصول عليها بالرغم من التحديات والمعوقات التي تواجهه. وحسب تعداد سنة ٢٠٠٦، فان نسبة الحضر في ايران كانت ٦٨% مقارنة بـ ٣١% سنة ١٩٥٦، وان اكثر من نصف السكان يعيشون في المدن، وان معظم المناطق والمقاطعات يمكن القول عنها قد تحضرت بفعل التعليم والمواصلات ووسائل الاعلام والخدمات والتطور الذي وصلها، ولا يمنع ذلك القول ان هناك مناطق في ايران ما زالت متخلفة وتفتقر الى الخدمات(اوركاد، ٢٠١٢، الصفحات ١١٥-١١٧).

واجه المجتمع الايراني العديد من المشاكل نتيجة الاوضاع الاقتصادية الصعبة بسبب العقوبات الدولية، وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية لعقود مضت والتي ادت الى زيادة التضخم وارتفاع نسب الفقر والبطالة، ويقدر عدد الفقراء في ايران باكثر من ١٥ مليون شخص. ويذكر علي عسكري المعاون الاقتصادي للرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد : "أن غياب العدالة في توزيع الثروة هو واحد من اهم اسباب هذه المشكلة". ووفقا للأرقام التي قدمها عسكري خلال جلسة عقدتها التشكيلات الطلابية في شهر مايو/ايار سنة ٢٠٠٨، " فإن ٢٠% من الإيرانيين أو ما يصل إلى ١٥ مليون شخص يصنفون تحت خط الفقر المطلق، واعتبر ان حدوث

ذلك في مجتمع يتحدث كثيرا عن الأخوة ليس بالأمر الجيد". وعدّ بعض الباحثين ان اتساع الفقر في ايران يمثل ظاهرة تهدد الجمهورية الاسلامية. يضاف الى ذلك انتشار البطالة، إذ يقدر عدد العاطلين عن العمل باكثر من خمسة ملايين شخص، وتعدّ هذه القضية بمثابة معضلة تواجه المجتمع الايراني، ولا شك ان هذه المشكلة في المجتمع ينتج عنها مزيدا من المشاكل الاخرى وتكون مسؤولة عن اضافة العديد من المشكلات في الطبقات الدنيا والفقيرة من المجتمع كما هي في الطبقات العليا. كالانحرافات والإدمان والأمراض النفسية وفي مقدمتها الاكتئاب الذي يؤدي الى الانتحار وخاصة لدى الشباب العاطلين عن العمل "، وتعد البطالة ايضا مسؤولة عن التوترات الأسرية وارتفاع حالات الطلاق خاصة بين المتزوجين حديثا من غير القادرين على الإنفاق على أسرهم واضطرارهم للعيش ضمن الأسرة الممتدة كبيرة العدد التي ينفق فيها الأب على اولاده المتزوجين، لتضاف هذه المشكلة إلى سجل المشاكل الاجتماعية (الصمادي، ٢٠١٢)، وحسب احد المصادر تحتل ايران المرتبة الرابعة عالميا من إذ نسب الطلاق.، وتعود ارتفاع نسب الطلاق الى اسباب اقتصادية او اجتماعية وغيرها، كما قاد ارتفاع تكلفة الزواج الشباب الى العزوف عنه (اسماعيل، ٢٠١٠ الصفحات ١٩٤- ٢٠٠)، وقدر خبراء اقتصاديين إيرانيين بان معدل البطالة في ايران تجاوز ٢٥%، في الوقت الذي فيه متوسط المعدل العالمي للبطالة يصل إلى ٩/٧ % ،وفي المنطقة ٦/٩ %، ويفترض ان تنخفض النسبة في ايران الى ٧% فقط (الصمادي، ٢٠١٢).

وتأتي مشكلة "سكان العشوائيات " في إيران كمشكلة تضاف الى المشاكل التي يعاني منها المجتمع الإيراني، إذ تقدر بعض الدراسات عدد سكان العشوائيات في ايران بحدود خمسة ملايين إنسان، واخرى تذكر ان العدد يصل الى عشرين مليونا، وهذا يعني ان الملايين يعيشون في مناطق عشوائية ويعانون من ازمة يومية ويشكلون ظاهرة مقلقة للمجتمع. ومثلما أن هذه الفئة هي ضحية غياب التنمية المتوازنة للمجتمع، فإنها أيضا تشكل عبئا على سكان المدن بسبب ارتفاع نسبة

الجريمة بين هذه الفئة، وتشير احدى الدراسات التي اجريت على هذه الفئة في المناطق القريبة من مدينة كرج غرب طهران إلى أن ٥٩% منهم هم من مرتكبي الجرائم(الصمادي، ٢٠١٢).

ومن المشاكل التي تواجه المجتمع الإيراني ايضا مشكلة الادمان على المخدرات، ويصنفها الباحثين على انها من اهم المشاكل الاجتماعية وتأتي في مقدمتها، كون لها تداعيات وتأثيرات خطيرة في المجتمع، إذ يقدر عدد الذين يتعاطون المواد المخدرة ويدمنون عليها بأكثر من مليونين ونصف المليون مدمن. ومن دون شك فان هذا العدد الكبير من المدمنين سينتج عنه زيادة في عدد الجرائم وارتفاع نسبتها. في الوقت الذي يعاني منه المجتمع في الاصل من ارتفاع نسب جرائم السرقة والقتل، وكثيرا ما يكون ضحيتها النساء، إذ تعد ايضا من المشاكل الرئيسة التي تواجه المجتمع الايراني وتضاف الى مشاكله السابقة (الصمادي، ٢٠١٢).

خامسا: سوق العمل والمستوى الاقتصادي

مع مطلع القرن العشرين كان المجتمع الايراني في الغالب مجتمعاً ريفياً، إذ ان اكثر من نصف عدد السكان كانوا يعملون في الزراعة، وخمسة وعشرون بالمئة كانوا يعيشون في المدن، وما يقرب من خمسة عشر بالمئة كانوا من البدو، وكان الانتاج يقتصر على الاستهلاك الداخلي، فلم تكن هناك حركة تجارية بين القرية والمدينة، وكانت القرى او الاقاليم الايرانية شبه معزولة عن بعضها، وحركة التجارة كانت قائمة في المدن الكبرى وتكاد تكون محصورة باسواق البضائع الاجنبية (السبكي، ١٩٩٩، صفحة ١٠). وانحصرت الاعمال في المدن بالمهن الصناعية والحرفية اليدوية منها صناعة السجاد التي اشتهرت بها ايران، وكذلك العمالة بالأجور اليومية، وابرز المهن والحرف التي كانت تمارس ومنتشرة في ذلك الوقت هي صناعات الاقمشة والجلود والسروج والاحذية الجلدية والنسيج والالبسة والقبعات والخيام، فضلا عن صناعة الذهب والفضة والمنجدين ومجلدي الكتب، الى جانب ذلك كان هناك تجار البازار وصغار التجار والكسبة، ومن يعمل في المساجد

والاوقاف الدينية ووظائف الدولة (ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ٥٢). والبضائع التي كانت تنتج وتصدر وتعتمد عليها الحركة التجارية هي المنتجات الزراعية والجلود والقطن والفواكه الجافة والصناعات اليدوية وغيرها. وانشأت بعد ذلك معامل ومصانع مختلفة، منها للسكر في اقليم مازندران، ومصنع للحرير في اقليم كيلان واخر للقطن في طهران ومصانع للورق في اصفهان وطهران، وكان المجتمع الايراني بواقعه هذا خاضع لسيطرة واستغلال الاسرة القاجارية الحاكمة والمرتبطين بها والمستفيدين منها (ابراهيميان، ٢٠١٤، الصفحات ٦١، ٦٦).

مثل عهد الشاه رضا بهلوي نقلة نوعية للمجتمع الايراني عامة، من خلال الاصلاحات التي اعتمدها في المجالات كافة، ومنها الجانب الاقتصادي بشتى نشاطاته الزراعية والصناعية والتجارية والتي انعكست بدورها على حركة سوق العمل في ايران، وكان لاكتشاف النفط واستثماره تجاريا الاثر البالغ في هذا وبالتالي في تطور المجتمع الايراني عامة. إذ تم اكتشاف النفط مطلع القرن العشرين، وتأسست شركة النفط الانكليزية – الفارسية سنة ١٩٠٨ – ١٩٠٩،وبدا تدفق النفط من ايران الى الخارج سنة ١٩١٣، (رضوان، ايران الشعب والدولة: تاريخ من الغموض، ٢٠١٦/ج١، صفحة ١٧٦).

وشهدت ايران ابان المدة ١٩٢٥–١٩٤١ تطورا في مختلف المجالات. فبعد توقيع الاتفاقية النفطية الإيرانية – البريطانية سنة ١٩٣٣ والتي حصلت ايران بموجبها على مزيد من الامتيازات والارباح النفطية، بدات ايران تعتمد كليا على وارداتها النفطية واصبح اقتصادها ريعيا، مع استمرار النشاط الزراعي والتجاري والصناعات الحرفية الذي كانت تعتمد عليه ايران سابقا، ومع مرور الوقت تطورت الصناعة النفطية الايرانية واصبحت المصدر الرئيس للدخل القومي الايراني الذي من خلاله يتم تنفذ المشاريع العمرانية والبنى التحتية في البلاد، وانعكس ذلك على المجتمع الايراني من خلال انشاء وسائل النقل والمواصلات ومد الطرق وبناء الجسور، وتأسيس شركة الطيران المدني والبرق والهاتف والاهتمام بالتعليم والصحة والقضاء والاوقاف

والبلديات، فضلا عن انشاء المصارف الحكومية، وتأسيس الصناعة النفطية والصناعات المرتبطة بها الى جانب الصناعات المعتمدة سابقا، والاهتمام بالزراعة بزيادة الانتاج من خلال ادخال المكائن والآلات الزراعية ودعم الفلاحين، وتمكنت ايران من الانتقال من اقتصاد قائم على الاقتراض من الخارج الى اقتصاد يعتمد على الامكانات الوطنية الذاتية، فارتفعت واردات الدولة كثيرا نتيجة زيادة وارداتها من النفط، وهذا انعكس ايجابا على حركة سوق العمل وعلى الحركة التجارية عامة، وزادت نسبة الايادي العاملة من فئة العمال بشكل كبير في المجالات كافة وخاصة الصناعات النفطية. (صباغ، ٢٠٠٠، الصفحات ١٧٥-٢٢٠). وتوسعت اعداد المصانع كثيرا، فمن ٢٠ مصنعا سنة ١٩٢٥ الى اكثر من ٣٤٦ مصنعا سنة ١٩٤١، اضافة الى تنوع نشاطها الاقتصادي، مثل مصانع السكر والكبريت والنسيج ومدابغ الجلود والزجاج والتبغ والشاي ومحطات لتوليد الطاقة واخرى للصناعات الكيميائية، وقد ازداد عدد العاملين في المصانع الحديثة من ١٠٠٠ عامل سنة ١٩٢٥ الى ٥٠ الف سنة ١٩٤١، وزاد ايضا عدد العاملين في مجال الصناعة النفطية للمدة ذاتها من ٢٠ الف الى اكثر من ٣٠ الف، ووصل مجموع العاملين في المعامل والمصانع والنشاطات الصناعية المختلفة الى اكثر من ١٧٠ الف، يضاف الى ذلك العاملين في النشاطات التجارية والزراعية وغيرها، فضلا عن ازدياد اعداد الموظفين العاملين في الوزارات المختلفة والتي زاد عددها ايضا الى اربعة عشر وزارة (صباغ، ٢٠٠٠، الصفحات ٢٠٨-٢١٥)؛ (ابراهيميان، ١٩٨٠، الصفحات ٧٢-٧٣) .

وبالرغم من تلك السياسة الاقتصادية التي اعتمدها رضا شاه في اصلاح واقع المجتمع الايراني والتي يمكن ان يقال عنها انها كانت ناجحة بشكل عام نظرا لما حققته من تقدم لايران مقارنة عما كانت عليه ابان العهد القاجاري، لكن تلك السياسة كانت نتائجها ضعيفة بالنسبة لغالبية الشعب، فلم تسهم في رفع مستوى معيشة المواطن الايراني ورفاهيته الذي كان يعاني من الفقر والعوز والحرمان سواء

الفلاحين منهم او العمال وبقية شرائح المجتمع، في الوقت الذي جمع رضا بهلوي ثروة ضخمة على حساب الشعب الايراني عن طريق تملك الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة حتى وصلت مساحتها الى اكثر من ٤٠ الف فدان، واكثر من الفين كيلوغرام من الذهب فضلا عن الاموال في حساباته في البنوك الاجنبية، واستفادت من سياسة رضا بهلوي فئة من الناس كانت قريبة منه او مرتبطة به وبنظامه وبمصالحه، إذ ازدادت فيه ثرواتهم نتيجة الفساد المستشري، بل ان رضا بهلوي لم يتوان في اعتمد القوة في تنفيذ سياسته الاقتصادية اذا تطلب الامر ذلك ضد عامة الناس او المعارضين له (صباغ، ٢٠٠٠، الصفحات ١٧٥-٢٢٠).

وشهدت ايران في عهد محمد رضا بهلوي ايضا جملة من الاصلاحات الاقتصادية والادارية والثقافية والعسكرية والتي عرفت بالثورة البيضاء، واسهمت نسبيا في تنشيط سوق العمل عن طريق توظيف الالاف الاشخاص في ميادين العمل المختلفة، إذ منحت الحكومة الاراضي للفلاحين لزراعتها مقابل تعاقدهم معها وتوفير بعض الدعم لهم، وازدادت اعداد العاملين في المصانع بعد زيادة وتنوع وتوسع النشاط الصناعي، إذ وصل عدد المصانع الصغيرة منتصف السبعينيات من القرن العشرين الى ٧٠٠٠ مصنع بعدما كانت ١٥٠٠ سنة ١٩٥٣، وكذلك الحال بالنسبة للمصانع المتوسطة التي زادت ايضا وللمدة ذاتها من ٣٠٠ الى ٨٠٠، اما المصانع الكبيرة فقد وصل عددها الى اكثر من ١٥٠ مصنعا. وفقا لذلك توزعت حركة سوق العمل على النشاطات الصناعية الاتية : صناعة الحديد والصلب والفحم والنسيج والمعدات وتجميع السيارات وكذلك الصناعات الغذائية والملابس والسمنت والبلاط والورق والاجهزة والمعدات المنزلية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وكان اخرها انشاء المفاعلات النووية. هذا اضافة الى العاملين في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والاقتصادية(ابراهيميان، ٢٠١٤، الصفحات ٩٣-٩٤).

وشكلت القوة العاملة من سكان القرى والارياف نسبة ٤٠% من مجموع القوة العاملة في البلاد، منهم ملاك الاراضي الزراعية الكبار وهم فئة قليلة، والحائزون

على الاراض من صغار اصحاب الاراضي، والعمال والفلاحين من سكنة القرى والارياف وهم النسبة الاعلى. وفيما بلغت نسبة سكان المدن حوالي ٤٦%، شكلت القوى العاملة فيها ما نسبته ٣٠%، منهم ٨٨٠ الف يعملون في المشاريع الصناعية الحديثة، واكثر من ٣٠ الف يعملون في الصناعات النفطية، و ٢٠ الف يعملون في مشاريع انتاج الطاقة كالغاز والكهرباء وغيرها، و٣٠ الف ممن يعملون في الصيد والاخشاب، و٥٠ الف كانوا يعملون في مناجم الفحم، و ١٥٠ الف في السكك الحديدية والموانئ والنقل والمواصلات، و٦٠٠ الف يعملون في المشاريع الصناعية الصغيرة، وهناك ايضا اعداد كبيرة من الفقراء الذين يعيشون في العشوائيات في اطراف المدن والذين هاجروا من قراهم الى المدن بسبب اوضاعهم الاقتصادية الصعبة وعدم امتلاكهم للأرضي الزراعية، فكان هؤلاء يعملون في البناء او كباعة متجولين او في اعمال اخرى باجور يومية، وكانت مدينة طهران العاصمة اكثر المدن التي قصدها الفلاحين في هجرتهم الى المدن، إذ بلغ تعداد سكان مدينة طهران سنة ١٩٧٩ اكثر من ٥.٥ مليون نسمة. اما العاملين في وظائف الدولة المدنية وكانوا يتقاضون رواتب منها فكانت نسبتهم ٩%، واعدادهم تتجاوز ٧٠٠ الف موظف(ابراهيميان، ٢٠١٤، الصفحات ٩٣-٩٤).

وعلى الرغم من زيادة وتوسع قطاعات الدولة وبنيتها التحتية كافة واقامة المشاريع والمصانع المختلفة، لكن اكثر من ٨٥% من المشاريع والمصانع الكبيرة كانت ملكيتها تعود الى الاسرة المالكة والمرتبطين بها، فضلا عن كبار قادة الجيش والمسؤولين في الدولة، وكبار ملاك الاراضي والصناعيين، وبالتالي فان التوسع الصناعي او العمراني الذي شهدته ايران في عهد الشاه لم ينعكس ايجابا على واقع وحياة الشعب الايراني، إذ لم يكن عهد محمد رضا بهلوي الذي خلف والده في حكم ايران منذ سنة ١٩٤١ بأفضل من عهد والده (ابراهيميان، ٢٠١٤، صفحة ١٨٩)، وكانت المحسوبية والرشوة والفساد سمات بارزة في عهده وحكمه، فزادت البطالة وارتفع التضخم، وكثرت التدخلات الاجنبية في البلاد، وخاصة من قبل الولايات

المتحدة وبريطانيا اللتان حرصتا على استغلال ايران اقتصاديا، وكانت عملية الانقلاب سنة ١٩٥٣ ضد حكومة مصدق وعودة الشاه الى الحكم خير دليل على ذلك، إذ اتجه الشاه بعدها نحو جمع الاموال والثروات من خلال المشاريع التي كانت تنفذ في ايران عن طريق تدخله وعائلته في جميع المشاريع التي تنفذ، فاهمل الشعب وتراجعت الخدمات ومستوى معيشة الشعب، ونتيجة لذلك تدهورت اوضاع ايران السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت على اثرها العديد من الحكومات. وعلى الرغم من محاولة الشاه القيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اطلق عليها الثورة البيضاء منذ سنة ١٩٦٣ والتي سعى من خلالها معالجة بعض المشاكل التي تواجه المجتمع الايراني، لكن ذلك لم يغير كثيرا من واقع المجتمع الايراني الذي وقع فريسة للفساد والتدخلات الاجنبية ونزوات العائلة المالكة التي سيطرت على ثروات البلاد، فلم يستثمر الشاه ارتفاع اسعار النفط في عقد السبعينيات من القرن العشرين في تنمية وتطوير بلاده اقتصاديا واجتماعيا، ولم يحقق الاكتفاء الذاتي لبلده، ولم يعمل على رفع مستوى معيشة الشعب بل كرسها في شراء الاسلحة وبناء الترسانة العسكرية، فضلا عن صرف المبالغ الضخمة على سفراته بمعية وزراءه الى الخارج، وعلى الاحتفالات التي كانت تقام بمناسبة قيام النظام الملكي، فضلا عن تراكم ثروات البلاد في ايادي مجموعة من الناس الذين ارتبطت مصالحهم بالعائلة المالكة وبالنظام بشكل عام(رضوان،ج ١، ٢٠١٦، الصفحات ١٥٩-١٦١،١٧٠،١٨٥).

فضلا عما ما سبق ادت سياسة الاصلاح الزراعي والتنمية الصناعية والتوسع الحضري التي اعتمدها الشاه الى هجرة ما يقرب من ميلوني شخص من سكان الريف الى المدن، إذ زادت نسبة الكثافة السكانية فيها الى اكثر من ٤٠%، واستقر الكثير منهم على اطرافها، وجزء من هؤلاء المهاجرين استقروا في مناطق جنوب طهران واندمجوا تدريجياً في نسيجها الاجتماعي والحضري، وجزء كبير منهم استقر في منازل فقيرة بالضواحي، وتمكن بعضهم من السيطرة على اجزاء من الأراضي الحضرية، كما استغل هؤلاء الفقراء اوضاع وظروف البلاد وسكنوا العديد من المنازل الشاغرة أو

غير المكتملة وتكونت نتيجة ذلك وحتى منتصف السبعينيات ما يقرب من خمسين حياً من الأحياء الفقيرة في طهران، مما ولّد واحدة من القضايا الاجتماعية الشائكة، إذ وجدت الحكومة صعوبة في مواجهتها، وشكل هؤلاء عاملا مساعدا في احداث الثورة، وسببا من اسباب قيامها اضافة الى الاسباب السابقة والتي كانت كفيلة بتحرك الشارع الايراني عامة للقيام بالثورة ضد النظام واسقاطه عام ١٩٧٩ (Rabiei, 2019, p. 22).

المجتمع الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩

بعد قيام الثورة الاسلامية الايرانية سنة ١٩٧٩ وسقوط النظام الملكي، بدات مرحلة جديدة اختلفت عما قبلها، فبقدر ما كان نظام الشاه يدعو الى تغريب المجتمع والانفتاح به على الثقافة الغربية بكافة محاسنها ومساؤها، بدا النظام الجديد يعمل على اسلمة المجتمع. فلم يكد الشعب الايراني يتنفس الصعداء جراء خلاصه من نظام عرف بفساده واستبداده حتى دخل بعدها في ظل النظام الجديد في ازمات متعددة جديدة داخلية وخارجية القت بظلالها على المجتمع الايراني بشكل عام وانعكست سلبا على واقعه الاقتصادي والمعاشي حتى الوقت الحاضر.

كان من ابرز الازمات التي واجهها المجتمع الايراني بعد قيام الثورة الايرانية سنة ١٩٨٠ الحرب العراقية – الايرانية،، إذ ادى اندلاع الحرب إلى عرقلة مسيرة التنمية، وسيطرة الحكومة المركزية على الاقتصاد، وتحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد حرب، إذ تم إنفاق حوالي ٤٠ % من ميزانية الدولة على تلبية احتياجات الحرب، وادى ذلك الى توقف العديد من المشاريع التنموية وكساد القطاعات الصناعية والتجارية. وبعد مرور عام على الحرب قررت الحكومة تنظيم الاقتصاد والسياسة الاجتماعية على أساس حقائق وواقع البلاد ابان الحرب. لذلك تم تقنين أول خطة تنموية بعد الثورة، وحتى منتصف حرب الثماني سنوات لم تكن الحكومة قادرة على دفع مشاريعها وخططها المحددة إلى الأمام اعتمادا على وارداتها النفطية، ومنذ سنة ١٩٨٦ وبسبب انخفاض أسعار النفط بأقل من ١٠ دولارات للبرميل وانخفاض

الصادرات الإيرانية، واجهت الحكومة أزمة مالية وتوقفت العديد من المشاريع والخطط والبرامج التنموية، وانخفض دخل الفرد في البلاد خلال المدة ١٩٧٨-١٩٨٩ بنسبة ٤٥ %، وتعرضت الحكومة لضغوط شديدة لتوفير الغذاء لمواطنيها، وامام ارتفاع معدل نمو سكان البلاد وزيادة الطلب على الغذاء، اعتمدت الحكومة سياسة تحديد النسل، فكانت أموال الحكومة خلال مدة الحرب تقارب النصف او في بعض الأحيان اقل من النصف، وحاولت الحكومة خلالها تبني سياسات اشتراكية وتوزيع المواد الغذائية عن طريق كوبونات الطعام بهدف تامين الطعام لجميع الناس في إيران، وكان احد آثار حرب الثماني سنوات، هو النزوح الجماعي للسكان والهجرة الداخلية والخارجية، بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Rabiei, 2019, p. 25).

كانت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والتضخم وعجز وعدم الاكتفاء الزراعي الذاتي من أهم التحديات التي واجهت حكومة الرئيس علي اكبر هاشمي رافسنجاني(١٩٨٩-١٩٩٧)، الذي اعتمد سياسة الانفتاح ازاء العالم الخارجي، ولمواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه البلاد، بدا بترشيد الاستهلاك والاقتراض من صندوق النقد الدولي، واعتمد سياسة الخصخصة لعدد من المشاريع، وامسك بمشاريع الدولة الاستراتيجية والمهمة وترك الصغيرة منها للقطاع الخاص، وبدلا من استخدام الواردات في الاستثمار والانتاج والتنمية في مختلف مجالاتها، وظفت تلك الاموال في البناء والتطوير الحضري، فضلا عن إنشاء مراكز اعمال حديثة تقدم السلع الفاخرة والملابس العصرية والأزياء وغيرها، وادى ذلك الى زيادة السلع الواردة الى البلاد من الخارج، وهذا قاد الى زيادة التضخم وارتفاع الاسعار اكثر من مرة حتى وصلت اربعة اضعاف، وادى ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للطبقات الدنيا وكذلك الطبقة الوسطى من المثقفين العلمانيين والاسلاميين على حد سواء، وازدادت الفجوة الطبقية بين رجال الدين والمحافظين الإسلاميين وتجار البازار وحلفائهم وبين كبار القادة والمسؤولين، وهيمنة الرأسمالية التجارية على الاقتصاد، ونتيجة لذلك شهدت العديد

من المدن الكبرى اضطرابات في سنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (Rabiei, 2019, p.p 26-28).

ولمعالجة حالة التضخم وارتفاع تكلفة الحياة والمعيشة وانتشار الفقر، سعت حكومة محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥) لاعتماد خطط اولت فيها اهتمامها لخفض الإنفاق الحكومي، والتوسع في القطاع الخاص، والسماح بمشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واللامركزية في الادارة، وحماية البيئة، واعتماد استراتيجية تنمية الصادرات، والاهتمام بالمتغيرات الثقافية للمجتمع، والخدمات الصحية المجانية، ودعم الحصول على الغذاء. كما حاول محمد خاتمي ومن خلال اتباع سياسة الانفتاح على الدول الغربية جذب العديد من الشركات الكبرى مثل توتال وشل إلى إيران، وسعى خاتمي الى تجديد الصناعات المتقدمة، لكن ذلك لم يقض على مشاكل المجتمع المزمنة مثل ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين الشباب المتعلم ومشاكل الزواج، وإدمان المخدرات، وزيادة المشاكل الاجتماعية الأخرى، وضعف الالتزام الديني، فضلا عن ازدياد نسبة العوائل من هم بخط الفقر او دونه (Rabiei, 2019, p. 32).

وبناء عليه كانت سياسات محمد خاتمي الاقتصادية والاجتماعية نتائجها محدودة، لعدم وجود سياسة شاملة خاصة فيما يتعلق بسكان المدن من الفقراء، ولم تكن الإجراءات الاقتصادية المتخذة فعّالة. بالرغم من ان النمو الاقتصادي النسبي والدعم الحكومي ادى الى تمتع الطبقات الفقيرة في المناطق الحضرية بأعلى متوسط زيادة في الدخل بين الطبقات المختلفة، لكن ذلك لم يحسن من ظروفهم المعيشية. وهذا دفع الطبقات الفقيرة الى دعم وتأييد محمود احمدي نجاد الذي فاز في انتخابات سنة ٢٠٠٥، وتولى رئاسة الجمهورية (Rabiei, 2019, p. 32).

توجهت سياسة احمدي نجاد نحو دعم الطبقات الفقيرة في المجتمع الايراني، واصحاب الدخل المحدود، فأسس لهذا الغرض صندوق القرض بدون فوائد لتطوير سكن الضواحي، وصندوق ادخار زواج الشباب، وصندوق دعم الفرص المهنية بهدف

تخفيف الاعباء عن الشباب او الفقراء المشردين او أولئك الذين يعيشون في منازل قديمة، والأشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ – ٥٠ عامًا ولديهم افكار للعمل، او ارباب العمل الذين يمكنهم توفير وظيفة لشخص عاطل عن العمل. فضلا عن توزيع جزء من ارباح الدولة من اسهمها في الشركات التعاونية والمشتركة على الفقراء مثل العائلات التي تعتمد على لجنة إغاثة الإمام الخميني والرعاية الاجتماعية ولدعم المعوقين، والأسر التي تعولها النساء، والأطفال المشردين، وارباب الأسر العاطلة عن العمل، والعمال الموسميين والبسطاء، والمحاربين القدامى في الحرب العراقية الإيرانية ممن ليس لديهم عمل او دخل او معاقين. فضلا عن اعتماد خطة مهر للسكان من خلال دعم انشاء المساكن في اطراف المدن، من خلال تحمل الدولة توفير الاراضي او دفع قيمتها، وتم تكليف مؤسسة الثورة الإسلامية للإسكان بتنفيذها، أدى تنفيذ هذه الخطة بالتزامن مع عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على إيران بسبب قضيتها النووية إلى زيادة الأسعار بين مرتين وثلاث مرات على مدى عامين، واثر ذلك تشكل ركود تضخمي غير مسبوق في البلاد، وزادت نسبة الاسر في المدن والتي هي بخط الفقر من مليونين اسرة في الدورة الرئاسية الاولى الى مليونين ونصف في الدورة الرئاسية الثانية والاسر دون خط الفقر من مليون الى ١.٣ مليون، كما ادت تنفيذ هذه الخطة إلى خفض مستوى الإنتاج في البلاد، وزيادة تكاليف واسعار السلع والخدمات، وخفض الاستهلاك. ومن الإخفاقات الاخرى لهذه الخطة هو إيداع مبلغ متساوٍ من المال لجميع المواطنين الذين سجلوا في الخطة، بغض النظر عن دخلهم او عما إذا كان الناس يعيشون في المدن او القرى او المحافظات، بينما كان للمبالغ المودعة تأثيرات مختلفة على نوعية حياة هؤلاء الناس، على سبيل المثال، يحتاج المواطن الفقير الذي يعيش في طهران إلى اموال اكثر من الشخص الذي يعيش في مدينة صغيرة او في قرية. وكانت المحصلة وحسب الاحصائيات الرسمية سنة ٢٠١٢، ان ما نسبته ٣٣% من الاسر في المدن يعيشون تحت خط الفقر، مقابل٤٠% في الضواحي والاطراف(Rabiei, 2019, p.p 36-37).

العقوبات الدولية وتأثيراتها الاجتماعية في إيران

لقد تركت العقوبات الدولية التي فرضت على ايران منذ سنة ٢٠٠٦ بسبب برنامجها النووي، اثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد والمجتمع وحياة الناس بشكل عام، وتراجعت مستويات معيشة الافراد كثيرا، نتيجة زيادة التضخم وارتفاع الاسعار وتزايد نسبة البطالة جراء توقف العديد من المصانع والانشطة الاقتصادية في البلاد. فقد توقفت ٩٠% من صناعة النسيج، و٥٠% من مجموع مصانع البلاد، اما بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية المستوردة او بسبب احتياجات تلك المصانع الى الآلات والمكائن وقطع الغيار والتي عادة تكون تكلفتها باهضة ايضا ولم يكن باستطاعة الكثير من اصحاب تلك المصانع شرائها او استيرادها مما اضطرهم الى اغلاق مصانعهم. فضلا عن تضرر صناعة السيارات بهذه العقوبات وانخفض انتاج اعداد السيارات بشكل كبير، ومغادرة اغلب الشركات الاجنبية ايران. وقد ادى ذلك الى تسريح مئات الالاف من العاملين في تلك المصانع والشركات، يضاف اليهم الاعداد التي تلتحق بهم وتدخل سوق العمل سنويا، وتقدر نسبة البطالة في ايران باكثر من ٢٠%، منها ٤٠% من الخريجين الجامعيين، وتعد الحكومة الايرانية انه من يعمل ساعة في اليوم لا يعد عاطلا عن العمل، وهذا بحد ذاته دليل على ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وبالتالي فان ارتفاع نسب البطالة وزيادة التضخم ادى بدوره ايضا الى ارتفاع تكاليف الحياة والمعيشة في ايران. فضلا عن تضرر قطاعات الصناعات النفطية والطاقة، والمالية والمصرفية والتجارية، والمواصلات والاتصالات، والتقنيات، والخدمات والجانب العسكري، حتى وصل تأثير تلك العقوبات الى القطاع السياحي (تاج، ٢٠١٥، الصفحات ١٥٩-١٦٠).

لقد ادت العقوبات الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية والسلع الاساسية بشكل كبير حتى وصلت الاسعار الى ١٥٠%، وزادت نسبة الفقر في ايران، وانخفضت القدرة الشرائية للمواطنين الإيرانيين الى النصف، وتدهورت حالة الطبقة الوسطى، وازدادت الفروق الطبقية بين طبقات المجتمع وبين طبقة الاغنياء ذاتها، وارتفعت

تكاليف البناء والايجارات والمحروقات بعد ان رفعت الدولة دعمها عن السلع الاساسية، وبالرغم من قيام حكومة محمود احمدي نجاد باعتماد خطة دعم الاسر الفقيرة والاشخاص عن طريق تخصيص مبلغ شهري لكل منهم، وبالرغم من ان نسبة كبيرة من الايرانيين حصلوا على ذلك الدعم المالي الذي رفع وحسن من مستوى دخلهم، لكنه ادنى في نهاية الامر الى ارتفاع الاسعار عموما وزيادة التضخم، وبالتالي فقد الدعم المالي المقدم من الحكومة قيمته الشرائية، وظلت القدرة الشرائية للمواطن الفقير محدودة، واستمرت معها معاناة الكثير من الناس (تاج، ٢٠١٥، الصفحات ١٦٣-١٦٤).

وحسب تقرير البنك الدولي قدر الناتج المحلي الإجمالي لإيران للسنة التقويمية الإيرانية ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٦٢٨ مليار دولار أمريكي، ورغم تنوع مصادر الدخل من زراعة وخدمات وغيرها، ما يزال النشاط الاقتصادي والعائدات الحكومية يعتمدان بشكل رئيس على الواردات النفطية (البنك الدولي، ٢٠٢١)

الخاتمة

عاشت ايران منذ مطلع القرن العشرين والى الوقت الحاضر، مرحلتين مختلفتين كانت فيهما الكثير من الاختلافات الفكرية والثقافية والتوجهات السياسية التي انعكست على المجتمع الايراني. الاولى كانت العهد الملكي والذي مثله حكم الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩)، والثانية والتي تمثلت بحكم الجمهورية الاسلامية. لقد شهد المجتمع الايراني خلال الحقبتين تطورات عديدة شملت العديد من مجالات الحياة، التعليمية والصحية والثقافية والمجتمعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من تباين طبيعة النظامين اللذين حكما ايران ابان مدة البحث، واختلاف توجهاتهما السياسية والفكرية والتي انعكست على المجتمع الايراني، النظام الملكي الذي اعتمد تثقيف المجتمع بالثقافة الغربية وفرضها عليه بالقوة، والنظام الاسلامي الذي اعتمد الاسلام منهجا له، وعمل على اسلمة المجتمع، فقد شهد

المجتمع الايراني تطورت كثيرة ابان المئة عام المنصرمة، فمن مجتمع يغلب عليه الطابع القروي او الريفي الى مجتمع متحضر متقدم يمتلك كافة انواع التقدم الحضاري والاجتماعي. فعدد السكان في ايران زاد من عشرة ملايين مطلع القرن العشرين الى اكثر من ثمانين مليون نسمة في الوقت الحاضر، وترافق مع الزيادة السكانية تطور وزيادة اعداد المدارس والجامعات، فبعد ان كان المجتمع يعتمد نظام الكتاتيب والتعليم الديني في المساجد، انتقل الى التعليم الحديث منذ تأسيس معهد دار الفنون سنة ١٨٥١، وتم وضع القوانين الخاصة بالتعليم منذ تأسيس الدستور الايراني سنة ١٩٠٧، إذ اسست بعد ذلك وزارة المعارف العامة والاوقاف والفنون الجميلة والتي كانت تشرف على نظام التعليم، ومع مرور الزمن تطور قطاع التعليم في ايران، واصبحت هناك مدارس اساسية ومهنية وفنية واخرى تعنى بالفنون الجميلة، إذ الزمت بتطبيق وتدريس المناهج وارتداء الزي الخاص بها، وتنفيذ القوانين الخاصة بها. وبعد ان كانت اعداد المدارس بالعشرات مطلع القرن العشرين اصبحت اليوم بالالاف، ومن جامعة واحدة وهي جامعة طهران التي تاسست سنة ١٩٣٤ والتي ضمت ست كليات، الى اكثر ٣٥٠ جامعة عامة وخاصة، وزاد عدد الطلاب من العشرات الى اكثر من اربعة ملايين في الوقت الحاضر، وبعد ان كانت نسبة التعليم لا تتجاوز ٥% مطلع القرن العشرين، اصبحت اليوم تتجاوز نسبة ٩٥%، وغدت ايران اليوم من الدول المتقدمة علميا ومعرفيا. اما القطاع الصحي فقد انتقل من الاعتماد على الطب الشعبي والاساليب البدائية، الى الطب الحديث مع تأسيس اول مستشفى في ايران سنة ١٩٣٠، ومع نهاية العهد الملكي اصبحت هناك مستشفى عام في معظم المدن الايرانية فضلا عن المراكز الطبية الثانوية، وفي العهد الجمهوري ازدادت اعداد المستشفيات الى اكثر من ٧٠٠ ومراكز الرعاية الطبية الثانوية بلغت ١٧٠٠٠، ولقاء هذا التطور الطبي ونظام الرعاية الصحية الذي اعتمدته ايران بعد الثورة سنة ١٩٧٩، زاد متوسط العمر للمواطن الايراني ليصل الى ٧٥ سنة، وقلت وفيات الاطفال والامهات اثناء الولادة، وتم القضاء نهائيا على العديد من الامراض كشلل الاطفال،

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (9-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

ووصلت الخدمات الطبية الى معظم انحاء ايران. وشهد الجانب الثقافي والمجتمعي تطورا ايضا من خلال دخول الطباعة واصدار الصحف واعمال النشر والترجمة، إذ كانت البدايات الاولى منذ منتصف القرن التاسع عشر، واسهمت الثورة الدستورية سنة١٩٠٥ في تطوير وزيادة الحركة الثقافية في ايران، إذ ازدادت اعداد الصحف والمجلات والنشر والترجمة، ودخول مظاهر الحياة الحديثة الى ايران، واسهمت اصلاحات رضا بهلوي الثقافية والاجتماعية وخاصة في تحرير المرأة وتغريب المجتمع والانفتاح على الحضارة والحياة الغربية في احداث تغيير كبير في مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية في ايران، لكن هذا التطور اخذ منحا اخر ذات بعد اسلامي بعد قيام الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩، فأصبحت الحركة الثقافية والمجتمع بشكل عام يسير باتجاه اسلامي بخلاف ما كان عليه في العهد الملكي، مع تطور مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية ومواكبتها لتطورات الحياة العصرية الحديثة. ومع تطور المجتمع علميا وتعليميا وصحيا وثقافيا تطور معه الجانب الاقتصادي، فانتقلت ايران من اقتصاد محدود يعتمد غالبية سكانه على الزراعة والتجارة والصناعات الحرفية البسيطة، الى دولة ذات اقتصاد ريعي نفطي، إذ توسعت نتيجة ذلك قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية ولا سيما الصناعات النفطية، وازدادت معها حركة سوق العمل، لكن وبالرغم من التطور الذي شهدته ايران في مجال الصناعات النفطية طوال العقود الماضية، واصبحت من الدول المتقدمة في امتلاك وانتاج وتصدير النفط، فان ذلك لم يسهم في رفع المستوى المعاشي والاقتصادي للشعب الايراني، فطيلة العهدين كانت شريحة واسعة من الشعب الايراني تعاني من البطالة والفقر، وارتفعت هذه النسب بشكل كبير نتيجة العقوبات الدولية، والتي ادت الى ارتفاع الاسعار ونسب التضخم وانخفاض قيمة العملة الايرانية بشكل كبير، ونتج عن ذلك المزيد من المشاكل الاجتماعية والاسرية التي يواجها المجتمع.

جدول يوضح المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كما اوردها معهد اليونسكو للإحصاء سنة ٢٠١٩

ت	الموضوع	الرقم والنسبة
١	مجموع السكان (بالآلاف)	٨٢.٩١٤
٢	النمو السكاني السنوي (٪)	١.٤٠
٣	السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (بالآلاف)	١١١٩٢
٤	السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عامًا فأقل (بالآلاف)	٢٠٤٤٢
٥	سكان الريف (٪ من إجمالي السكان)	٢٥
٦	معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)	٢.١٠
٧	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	٧٦
٨	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عامًا)	٠.١٠
٩	معدل عدد الفقراء عند ١.٩٠ دولار في اليوم (٢٠١١ تعادل القوة الشرائية) (٪ من السكان)	٠.٣٠
١٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – تعادل القوة الشرائية بالدولار	١٤.٥٣٦
١١	نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (٪)	٣.٨٠
١٢	إجمالي خدمة الدين (٪ من الدخل القومي الإجمالي)	٠.١٠
١٣	الناتج المحلي الإجمالي بالمليارات – تعادل القوة الشرائية بالدولار	١١٧٣

الجدول نقلا عن معهد اليونسكو للإحصاء على الموقع:

uis.unesco.org. (2019). Iran (Islamic Republic of Iran) /Education and literacy. http://uis.unesco.org/en/country/ir?theme=education-and-literacy

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (9-66)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

المراجع :

fanack. (2017, 8 7). *Education in Iran: Opportunities and Challenges.* Retrieved 8 15, 2021, from https://fanack.com/ar/education-in-the-middle-east-and-north-africa/education-in-iran/.

fanack. (2018, 5 16). *Modern Iranian literature: between politics and tradition*. Retrieved 7 29, 2021, from https://fanack.com/ar/iran/culture-of-iran/modern-iranian-literature.

fanack. (2020, 7 29). *Population of Iran*. Retrieved 7 15, 2021, from https://fanack.com/ar/iran/population-of-iran.

Farhi, F. (2004). *Cultural Policies in the Islamic Republic of Iran.* Retrieved from

https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/media/documents/event/FaridehFarhiFinal.pd

Golkar, S. (2018). Cultural Heterogeneity In Post-Revolutionary Iran. *Policy Notes , 50*.

Hashemi, G. (2020, 9 16). *Healthcare in Iran*. Retrieved 8 16, 2021, from https://borgenproject.org/healthcare-in-iran/.

Hashemi, G. (2020, 9 16). *HEALTHCARE IN IRAN*. Retrieved 7 18, 2021, from

https://borgenproject.org/healthcare-in-iran: https://borgenproject.org/healthcare-in-iran

husseini, N. (2016, 3). *Women 's Higher Education: The Transformation of Iranian Society.* (K. U. KINGDOM), Editor) Retrieved 6 15, 2021:

https://www.academia.edu/23136512/Womens _Higher_Education_The_Transformation _Of_Iranian _Society.

Mehrdad, R. (2009). Health System in Iran. *International Medical Community*((1)).

Metz, H. C. (1987). *Iran: A Country Study:Washington: GPO for the Library of Congress*. Retrieved 8 20, 2021, from

http://countrystudies.us/iran/.

O'Foran, C. (2018, 8 29). *Iran's Health Care*. Retrieved 7 17, 2021, from http://www.us-iran.org/resources/2018/8/27/myth-vs-fact-irans-health-care.

pars times. (n.d.). *pars times*. Retrieved 7 15, 2021, from

http://www.parstimes.com/education/education_system.html.

Rabiei, K. (2019, 1 6). Social Policy Under Sociopolitical Changes in the Post-revolutionary Iran, 1979–2013. *Contemporary Review of the Middle East(SAGE Journals)*(no1).

Seif-Amir hosseini, Z. (2002). *Socio-Political Change and Development in Iran: Reza Shah and the Shi'i Hierocracy.* london: University of London.

Shamekhi, Y., David, M. E., & Amey, M. J. (2020, 6). *"Higher Education inIran" In book The SAGE Encyclopedia of Higher Education.* Retrieved 8 16, 2021, from

https://www.researchgate.net/publication/339540417_Higher_Education_in_Iran.

Tabrizi, J. S., pourasghar, F., & Nikjoo, R. G. (2019, 3). Governance of Iranian Primary Health Care System: Perceptions of Experts. *Iranian Journal of Public Health*.

uis.unesco.org. (2019). *Iran (Islamic Republic of Iran) /Education and literacy*. Retrieved 7 15, 2021, from:

http://uis.unesco.org/en/country/ir?theme=education-and-literacy

uniRank. (2021). *Universities in Iran/Higher Education in Iran/2021 Ranking of Iranian Universities*. Retrieved 7 15, 2021, from https://www.4icu.org/ir/universities/.

wenr.wes.org. (2017, 2 7). *Education in Iran*. Retrieved 7 15, 2021, from https://wenr.wes.org/2017/02/education-in-iran.

wikiqick. (2018). *Healthcare in Iran*. Retrieved 7 21, 2021, from https://wikiqick.com/ar/Healthcare_in_Iran: https://wikiqick.com/ar/Healthcare_in_Iran.

أحمد البحراني. (٢٠١٩). اليونسكو تصنّف إيران في رأس قائمة دول المنطقة في تأليف الكتب ونشرها سنوياً. تاريخ الاسترداد ٩، ٨، ٢٠٢١، من

https://www.almayadeen.net/reports/932440:

احمد الخولي. (٢٠١١). الدور الاجتماعي واثره في تاريخ ايران الحديث ١٩٠٠-٢٠٠٠. القاهرة: دار النهضة العربية.

احمد شاكر عبد العلاق. (٢٠١٩). تاريخ تطور الصحافة في إيران ١٨١٩-١٩١٤. اداب الكوفة.

احمد كسروي تبريزي. (ج١، ٢٠٠٩). تاريخ الحكم النيابي في ايران ج١ (ترجمة هويدا عزت و محمد احمد،) القاهرة: المركز القومي للترجمة والنشر.

احمد يونس زويد، و نعيم جاسم محمد. (٢٠٠٩). أوضاع المراة الإيرانية في ظل إصلاحات رضا شاه بهلوي وموقف المؤسسة الدينية ١٩٢٥-١٩٤١. اداب البصرة.

ارفند ابراهيميان. (٢٠١٤). تاريخ ايران الحديثة. (ترجمة مجدي صبحي،) الكويت: عالم المعرفة.

البنك الدولي. (٣٠ ٣، ٢٠٢١). ايران نظرة عامة. تاريخ الاسترداد ١٤ ٨، ٢٠٢١، من: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview

امال السبكي. (١٩٩٩). تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩. الكويت: عالم المعرفة.

اياد خازر المجالي. (١٢، ٢٠١٨). اثر التعدد العرقي والديني في المجتمع الايراني. مدارات ايرانية.

برنار اوركاد. (٢٠١٢). جغرافية ايران السياسية. طرابلس/لبنان: جرّوس برس ناشرون.

جهاد صالح العمر، و اسعد محمد زيدان الجواري. (١٩٩٠). ايران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١. جامعة البصرة: مركز الدراسات الايرانية.

حسيب عارف العبيدي. (١٩٨٦). السياسة الخارجية الايرانية ١٩٧١-١٩٨٧. بغداد، العراق: مركز الدراسات الاسيوية والافريقية/ الجامعة المستنصرية.

حسين علي تركي. (٢٠١٨). تحليل جغرافي للخصائص السكانية لدولة ايران. جامعة القادسية، كلية الاداب، قسم الجغرافية.

حسين قاسم محمد الياسري. (٨، ٢٠١١). حجم وتوزيع الاقليات الدينية في ايران. دراسات ايرانية.

حسين قاسم محمد الياسري. (٤، ٢٠١٨). الأقلياث القومية والدينية واثرها في قوة النظام السياسي في إيران. ابحاث البصرة للعلوم الانسانية(م ٤٣).

حسين محمد صادق تاج. (٢٠١٥). اثر العقوبات الاقتصادية في عملية التنمية بايران. رسالة ماجستير/ كلية الحقوق/ الجامعة الاسلامية. بيروت.

دونالد ولبر. (١٩٨٥). ايران ماضيها وحاضرها. (عبدالنعيم محمد حسنين، المترجمون) القاهرة، مصر: دار الكتاب المصري.

سعيد صباغ. (٢٠٠٠). تاريخ ايران السياسي: جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

سيد مرتضى محمدي. (٢٠٠٨). السينما الإيرانية خلال مئة عام. تاريخ الاسترداد ٢٩ ٧، ٢٠٢١، من arabic.tebyan.net:https://arabic.tebyan.net/index.aspx?pid=184796

ضيدان طويريش هاشم، و محمد حسن عودة. (٢٠١٩). تطور مؤشرات التنمية البشرية في ايران دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥. العلوم الاقتصادية.

طارق رضوان. (٢٠١٦/ج١). ايران الشعب والدولة: تاريخ من الغموض. الجيزة، مصر: هلا للنشر والتوزيع.

طارق رضوان. (٢٠١٦/ج٢). ايران الوجه الاخر. الجيزة/ مصر: هلا للنشر والتوزيع.

عاصم حاكم عباس الجبوري. (٢٠١٥). النظام التعليمي القديم في الدولة الإيرانية خلال القرن التاسع عشر: قراءات في مناهجه الخاصة.

عبد علي حسن الخفاف، عبدالحميد عبدالمجيد القيسي، و جهاد صالح العمر. (١٩٨٧). الاحوال الديمغرافية في ايران. البصرة، العراق: جامعة البصرة.

علي المحافظة. (٢٠١٣). ايران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

علي خضير عباس المشايخي. (٢٠١٢). أفكار الإصلاح والتغيير في ايران في القرن التاسع عشر. الاستاذ.

فاطمة الصمادي. (٥ ٣، ٢٠١٢). إيران.. مجتمع ينوء بثقل مشكلاته. تاريخ الاسترداد ١٥ ٨، ٢٠٢١، من

https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/03/201235112555670458.html

فاطمة برجكاني. (٢٠٠٨). تاريخ المسرح في ايران منذ البداية الى اليوم. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

فاطمة برجكاني. (٢٠٠٩). السينما الايرانية تاريخ وتحديات. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

فاطمة برجكاني. (٢٠١١). دليل الجامعات ومراكز الدراسات والابحاث في ايران. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

فلاح شاكر اسود. (١٩٨١). التعدد القومي واثره في البنية السياسية لايران : دراسة في الجغرافية السياسية. العراق / جامعة بغداد.

فهمي هويدي. (١٩٩١). ايران من الداخل. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر.

محمد صادق اسماعيل. (٢٠١٠). من الشاه الى نجاد ايران ... الى اين. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

منال محمد احمد. (٢٠٠٩). ايران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

نعيم جاسم محمد. (٧٣، ٢٠١٥). دراسة في اوضاع التعليم في ايران ١٩٦٣-١٩٧٩. اداب البصرة.

نعيم جاسم محمد. (٢٠١٦). ايران في عهد حكومة امير عباس هويدا ١٩٦٥-١٩٧٧: دراسة في تطور السياسة الداخلية. بيروت: دار العلوم العربية للطباعة والنشر.

نعيم جاسم محمد، و اسراء عباس عبد. (٢، ٢٠١٩). تطور التعليم في ايران للدراسة الابتدائية والثانوية والمدارس المهنية ومعاهد المعلمين ١٩٧٣-١٩٧٨ . مجلة العلوم الانسانية

نيفين عبدالمنعم مسعد. (٢٠٠١). صنع القرار في ايران والعلاقات العربية - الايرانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يرفند ابرهيميان. (١٩٨٠). ايران ١٩٠٠ – ١٩٨٠ الثورات المعاصرة، القوى السياسة والاجتماعية، دور الدين والعلماء،التسلح وسياسة التوكيل. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.